



ملزمة دروس موجهة لطلبة السنة الثالثة مالية المؤسسة .

في مقياس :

التسيير المالي

اعداد الاستاذة: سليمانى مليكة

الفهرس

رقم الصفحة	العنوان	الترقيم
	الفهرس	
1	مقدمة	
2	تمهيد	
3	مفاهيم عامة حول الوظيفة المالية	1
3	مفهوم الادارة المالية	1-1
6	مهام الادارة المالية	1-2
7	المفهوم الوظيفي لمالية المؤسسة	1-3
8	اهمية الادارة المالية داخل المؤسسة	1-4
9	مفاهيم عامة حول التحليل المالي	2
9	مفهوم التحليل المالي	2-1
10	اهداف التحليل المالي	2-2
11	خطوات التحليل المالي	2-3
12	ادوات واستعمالات التحليل المالي	3
12	ادوات التحليل المالي	3-1
13	نتائج التحليل المالي	3-2
14	استعمالات التحليل المالي	3-3
15	الاطراف المستفيدة من التحليل المالي	3-4
18	الدراسة والتحليل المالي للميزانية المالية	4
18	تعريف الميزانية المالية	4-1

20	الميزانية المالية المختصرة والميزانية الوظيفية	4-2
25	تحليل الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن المالي	4-3
29	تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية	4-4
34	الدراسة والتحليل المالي لجدول النتائج	5
34	تعريف جدول النتائج	5-1
34	جدول النتائج حسب الطبيعة	5-2
38	جدول النتائج حسب الوظيفة	5-3
43	مؤشرات تحليل جدول النتائج	5-4
46	القدرة على التمويل الذاتي	6
46	تعريف القدرة على التمويل الذاتي	6-1
46	طريقة حساب القدرة على التمويل الذاتي	6-2
49	طريقة حساب التمويل الذاتي	6-3
50	الدراسة والتحليل المالي لجدول تغيرات رؤوس الاموال الخاصة	7
50	تعريف جدول تغيرات رؤوس الاموال الخاصة	7-1
52	حالات رفع رؤوس الاموال الخاصة	7-2
55	حالات خفض رؤوس الاموال الخاصة	7-3
58	التحليل المالي لجدول تغيرات الخزينة	8
58	تعريف جدول تغيرات الخزينة	8-1
58	اعداد جدول تغيرات الخزينة بالطريقة المباشرة	8-2
63	اعداد جدول تغيرات الخزينة بالطريقة المباشرة	8-3
67	مؤشرات التحليل المالي لجدول تغيرات الخزينة	8-4

69	اثر الرافعة المالية	9
69	مفهوم المردودية وأنواعها	9-1
70	تعريف اثر الرافعة المالية	9-2
71	طريقة حساب وتحليل اثر ارافعة المالية	9-3
75	تمارين مع حلول	10
116	المراجع	

مقدمة :

هذه المحاضرة موجهة إلى السنة الثالثة ليسانس علوم مالية ومحاسبية سواء تخصص مالية المؤسسة و تخصص محاسبة ومراجعة حيث تم تخصيص 120 ساعة لهذا المقياس 22.5 ساعة محاضرات و 22.5 ساعة أعمال موجهة و 75 ساعة أعمال أخرى و بحجم ساعي أسبوعي ساعة ونصف محاضرة - ساعة ونصف أعمال موجهة - خمس ساعات أعمال أخرى ، وهو مقياس ضمن وحدة رئيسية بمعامل 02 و رصيد 06 .

أهداف المحاضرة:

تخصص مالية ومحاسبة يستوجب الحصول على المعرفة والخبرة المعمقة في مجال المالية والمحاسبة، ويعتبر مقياس التسيير المالي أحد المقاييس المهمة بالنسبة لطلبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وخاصة علوم مالية ومحاسبة، لما له من أهمية بالغة داخل المؤسسات سواء العامة او الخاصة ، إذ يعد من الأساليب الضرورية المستخدمة في مصلحة المالية والمحاسبة من اجل ضمان ومراقبة التسيير الفعال للموارد المالية للمؤسسة من خلال تحليل وتشخيص الوضعية المالية ، حيث يحتاج الطالب فهم وتعلم مختلف القوائم المالية والتحكم في قراءتها وتحليلها من خلال مجموعة من المؤشرات المالية باستخدام العديد من الأساليب والمقاربات لاكتشاف نقاط القوة والضعف، وفهم حقيقة الحاضر والماضي والمستقبل المالي للمؤسسة والكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة لها وكل هذا بهدف اتخاذ قرارات مالية صحيحة على المدى الطويل والقصير الاجل، فالهدف الرئيسي من هذا المقياس هو تعريف الطالب بطريقة إعداد القوائم المالية وقراءتها وتحليلها لاتخاذ قرارات اسراتيجية او قرارات تصحيحية في الوقت المناسب في جميع المراحل (التخطيط، الانجاز، القياس، والتقييم) .

هذا المقياس مخصص في السداسي الأول والثاني يتم من خلاله تقديم مجموعة من المحاضرات والأعمال الموجهة التي كانت عبارة عن مجموعة من التطبيقات بهدف تمكين الطالب من التحكم والقدرة على تحقيق الدور الرئيسي للمسير المالي.

ومن خلال هذه المطبوعة سنحاول عرض الجوانب الرئيسية للتسيير المالي بشكل مبسط من خلال تقسيم هذا العمل إلى عدة نقاط نبين من خلالها مختلف التقنيات والأساليب والأدوات التي نوظفها في العلوم المالية للوصول الى التحليل والتشخيص المالي السليم من أجل ضمان السير الجيد للوظيفة المالية وكذلك الحفاظ على سلامتها وتوازنها المالية وكان سير الدروس من خلال التركيز على :

- فهم المصطلحات المالية والمحاسبية
- تحديد أساليب اعداد القوائم المالية انطلاقا من مخرجات المحاسبة العامة حسب النظام المالي والمحاسبي الجديد
- فهم طريقة تخصيص الموارد على الاستخدامات لضمان الاستغلال الأمثل للموارد مع احترام القيود الموجودة .
- تعليم الطالب طريقة حساب المؤشرات المالية الخاصة بمختلف القوائم المالية وكيفية تحليلها واتخاذ القرارات المالية المثلى
- تعليم الطالب طريقة عملية المراقبة على اموال المؤسسة واكتشاف السبب الحقيقي للانحراف والخلل الموجود .
- تعريف الطالب بكيفية اتخاذ القرارات الروتينية والاستراتيجية وكذلك القرارات التصحيحية في حالة وجود خلل مالي.
- تعريف الطالب بايجابيات التسيير المالي وحدود استعمالاته والأساليب الحديثة له .
- توضيح دور التسيير المالي في عملية السيطرة والقيادة و تقييم الأداء المالي انطلاقا من عملية التحليل والقياس والتقييم.

المنظمة تسعى باستمرار إلى تحقيق النجاح في نشاطها وعملياتها لبناء مركز إستراتيجي وتنافسي متميز يضمن لها تحسين الأداء و البقاء في السوق خاصة في ظل البيئة المتغيرة التي تعمل فيها، فمن الضروري أن يتحكم المسير في التعامل مع المتغيرات البيئة الداخلية و الخارجية وبصورة مستمرة لضمان البقاء في السوق ونتيجة لذلك ظهر مفهوم التسيير المالي كأسلوب لتقييم الأداء المالي من خلال مجموعة من المؤشرات المالية المقارنة بين النتائج والأهداف المالية المعبر عنها في شكل خطة إستراتيجية والانجاز الفعلي لها، ولكن نجاح مصلحة التسيير المالي يحتاج إلى دعم داخلي وخارجي من خلال توفير المعلومات اللازمة وكذلك التنسيق بين مختلف المستويات الإدارية أفقياً وعمودياً .

فنظام التسيير المالي يعمل على المساعدة في تحديد وتحقيق الأهداف الإستراتيجية والاستمرار والبقاء في السوق، حيث تكون عملية التسيير المالي قبل التخطيط الإستراتيجي أي قبل تحديد وصياغة إستراتيجية المنظمة، واثناء الانجاز وبعد الانجاز لتحديد الانحرافات واتخاذ الاجراءات التصحيحية ، لان هناك تفاعل دائم بين الإستراتيجية والتسيير المالي فمن خلال الخطة الإستراتيجية تتم عملية المراقبة من خلال مقارنة الانجازات مع الأهداف الموضوعه (التنبؤات) التي على أساسها يتم تحديد الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية ، وانطلاقاً من عملية تحليل المؤشرات المالية يتم تعديل الخطط الإستراتيجية والقرارات الروتينية في ضوء نتائج التحليل المالي ، و يعتبر التسيير المالي كأداة من أدوات مراقبة التسيير الذي سنقوم بدراسته من خلال التعرف على طريقة إعدادها اعداد القوائم المالية و كيفية المراقبة عليها .

تتكون ادارة المؤسسة من عدة وظائف تقوم بها سواء المؤسسة صناعية أو التجارية أو الخدمية، ويختلف عدد هذه الوظائف باختلاف حجم المؤسسة وأهدافها والظروف الاقتصادية والطريقة التي تعمل بها، لذا نجد ان مصلحة المالية و المحاسبة تتواجد في بعض المؤسسات وهي ضمن هيكلها التنظيمي وفي مؤسسات اخرى نجدها غير متوفرة وتعتمد على مكاتب خارجية لاعداد قوائمها المالية كمكاتب المحاسبة او محافظ الحسابات او خبير محاسبي، اما عملية التحليل المالي للقوائم المالية فالمؤسسات التي تهتم بموقعها التنافسي ولها نظرة استراتيجية طويلة المدى هي تعطي اهمية بالغة لتحليل وتشخيص قوائمها المالية لانها تعتبرها الدعامة الأساسية التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافها .

1) مفاهيم عامة حول الوظيفة المالية

1-1) مفهوم الوظيفة المالية

الإدارة المالية هي التي تتولى توفير الوسائل المالية الضرورية لنشاط المؤسسة والرقابة عليها من خلال متابعة الحركة المالية والمحاسبية وفق الأهداف الموضوعة مسبقا لسياسة تشغيل راس المال والاهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

فوظيفة الإدارة المالية تسير تمويل وإدارة استثمارات الشركة بشكل يحقق أكبر عائد ممكن من تلك الاستثمارات مع مراعاة ادنى مستوى من المخاطر وبأقل تكلفة ممكنة ، وهي المسؤولة عن إعداد التخطيط المالي والرقابة المالية عليه، بالإضافة الى حل المشاكل المالية التي تتعرض المؤسسة لاسباب معينة خاصة مع التغير المستمر للبيئة الخارجية

كما تختص وظيفة الإدارة المالية في جمع المعلومات والبيانات المالية وتسجيلها وتبويبها وتلخيصها ضمن التقارير الإدارية و القوائم المالية بعد أن تتم مراجعتها بشكل جيد لمساعدة مجلس الإدارة على اتخاذ القرارات او اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة في حال حصول أي انحراف عن الخطط الموضوعة.

اذن وظيفة الادارة المالية هي مجموعة المهام والانشطة التي تقوم بها مصالح واقسام متخصصة بهدف ادارة التدفقات المالية و البحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الامثل لها ، وتعتبر الوظيفة المالية من الوظائف المهمة في الهرم الاداري للمؤسسة لأن معظم الأهداف والسياسات والقرارات والعمليات الإنتاجية والتسويقية يستحيل النظر إليها بمعزل عن الاعتبارات المالية.

كما تهتم وظيفة المالية بدراسة واتخاذ القرارات المالية التي من شأنها تعظيم ثروة المساهمين في المؤسسة، ولذا فمن الضروري معرفة نوعية هذه القرارات والمتمثلة أساسا في:

1-1-1) قرارات الاستثمار:

وهو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي اكبر عائد استثماري وهو يعتبر قرار استراتيجي أي تخص قرارات الاستثمار الطويل الأجل تحديد الفرصة الاستثمارية الأنسب للمؤسسة وحجم الطاقة الانتاجية مع حجم ونوع مختلف الأصول الثابتة ومصدر الموارد المالية لاننا نعلم ان هناك مصدرين داخلي وخارجي ويجب الملائمة بين المصدرين وفق الحدود المسموح بها ماليا حتى لا تتأثر الاستقلالية المالية للمؤسسة .

2-1-1) قرارات التمويل:

وهي قرارات تهدف الى البحث عن كيفية الحول على الاموال الضرورية والملائمة للاستثمار مع مراعاة خفض تكلفة الاموال قدر الإمكان وانسجامها مع طبيعة الأصول ، ويعرف التمويل بأنه تلك الوظيفة التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصدر التمويل المناسب لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المؤسسة المختلفة مما يؤدي مساعدتها على تحقيق الأهداف وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارفة للطرف ذات المصلحة والتي تشمل المستثمرين والعمال المدربين والمجتمع ، أي التمويل هو مجموعة الوسائل و الأساليب و الأدوات التي تستخدمها لإدارة المشروع للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية و التجارية ، وعلى هذا الأساس فإن تحديد قرارات مصادر تمويل المشروع يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق و البيئة المالية التي يتواجد فيها كقرارات:

✓ قرارات مصادر التمويل قصيرة الأجل : يقصد به تمويل العمليات لمدة لا تزيد عن 12 شهرا ، يتم الدفع مع نهاية العملية ويوجد هذا التمويل لتغطية الاحتياجات التي تبرز على مستوى حسابات الموردين وعادة ما يتم تسديد التكاليف من إيرادات السنة أي الائتمان التجاري والائتمان المصرفي .

✓ قرارات مصادر التمويل طويلة الاجل : هو التمويل الذي يشمل جميع الأموال المستحقة الدفع خلال مدة تتجاوز سنة حسب النظام المالي المحاسبي الجزائري ، و تكون موجهة لشراء أصول جديدة لزيادة الاستثمار ، وكذا زيادة الإنتاجية أو تطوير نشاطها

✓ وتتمثل مصادر التمويل في مصدرين :

❖ التمويل الداخلي (الذاتي)

يعرف على انه وسيلة تمويلية جد هامة وهي الأكثر استعمال بحيث تسمح للمؤسسة بتمويل نشاطها الاستغلالي والاستثماري بنفسها دون اللجوء إلى أي مصدر اخر ، أي انه وسيلة تمويلية داخلية و تتمثل في أرس المال، الاحتياطات والأرباح غير الموزعة، النتيجة الصافية بعد الضريبة .

❖ التمويل الخارجي:

يعتبر التمويل الخارجي احد المصادر الرئيسية للتمويل بغض النظر عن الشكل القانوني للمؤسسة ، فغالبا المصادر الداخلية للمؤسسة لاتكفي لتمويل اصولها وتصبح في حاجة إلى أموال من مصادر اخرى لتوسيع نشاطها أو إقامة استثمارات جديدة، وهذا ما يدفعها إلى اللجوء

إلى المصادر الخارجية التي تتعدد وتختلف نسبة الخطر من مصدر الى اخر يمكن تصنيفها إلى: الائتمان التجاري، الائتمان المصرفي، التمويل عن طريق السوق المالي.

• الائتمان التجاري :

يعرف بأنه نوع من أنواع التمويل القصير الأجل تحصل عليه المؤسسة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الاجلة للبضائع أو المواد الأولية تلجأ إليه في حالة عدم كفاية رأس المال العامل لمواجهة الاحتياجات الجارية ويقدم في صورة قروض وتسهيلات مصرفية إلى المتعاملين المتعلقة بعمليات التسويق والتبادل التجاري المحلي أو الخارجي سواء كانوا أفراد أو هيئات أو حكومة .

• الائتمان المصرفي :

يعتبر الائتمان المصرفي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي التي تلجأ إليها المؤسسات وخصوصا الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل في تلك الثقة التي يوليها البنك لمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغا من المال، مقابل تقديم تعهد من طرف المؤسسة لارجاع الاموال المقترضة لفترة محددة يتفق عليها الطرفين (القروض المتوسطة والطويلة الأجل)، ويكون في اغلب الاحيان مقابل فوائد بنكية .

• التمويل عن طريق السوق المالي:

وينقسم هذا النوع من التمويل إلى تمويل بالأسهم أي زيادة حقوق الملكية والتمويل بالسندات وهو نوع من الاقتراض.

- **التمويل بالأسهم** : حيث تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تطرح أسهمها في البورصة وفي هذه الحالة تتمكن المؤسسات من الحصول على التمويل اللازم وكذا تحقيق أرباح عالية نتيجة لبيع الأسهم بأسعار مرتفعة.

- **التمويل بالسندات** : يقصد به لجوء المؤسسة إلى طرح سندات مباشرة للجمهور و تتعهد برد قيمة السند (القيمة الاسمية)، وتلجأ إلى هذا النوع من التمويل عندما تعاني من عجز ولا ترغب في زيادة المساهمين لتحقيق اهداف الوظيفة المالية تلجأ المؤسسة إلى قواعد التحليل المالي الذي يعتبر كقاعدة لاتخاذ القرارات ولمراقبة مختلف العمليات المالية وتوجيهها نحو المسار المخطط له.

1-2) مهام الإدارة المالية

تتمثل المهام والوظائف الرئيسية للإدارة المالية في :

1-2-1) التخطيط المالي

ونقصد به مجموعة من البرامج و استراتيجيات طويلة الاجل اللازمة للحصول على الاموال وطريقة استخدامها من خلال تحديد المتطلبات والاحتياجات المالية والاولويات والاهداف المالية وهذا بهدف التقليل من الضغوط المالية ونفاذي القرارات العشوائية التي ينتج عنها خسائر وتحقيق عوائد وارياح مالية ونمو الحصة السوقية ، حيث يعتبر التخطيط المالي كدليل مالي مستقبلي ، ومن بين الادوات المستعملة في التخطيط المالي نجد ادوات تنمية الثروة وادوات الحد من المخاطر المالية المستقبلية و ادوات التقدير المالي ، وتمر عملية التخطيط المالي من خلال المراحل التالية : دراسة البيئة الداخلية والخارجية - تقييم الوضع المالي - تحديد المخاطر - تحديد الاهداف المالية المستقبلية .

وتتمثل اهداف التخطيط المالي في :

- تحديد الاحتياجات التمويلية
- ضمان توفير السيولة المالية : وهو الهدف الاساسي للتخطيط المالي من اجل تنفيذ نشاطات ومهام المؤسسة وتغطية جميع المصاريف
- الاستغلال الامثل للموارد المالية : في حالة وجود فائض مالي يجب التخطيط الجيد لاستثمار هذه الموارد المالية والاستفادة منها بافضل الطرق الممكنة وتجنب اهدارها او تركها كسيولة جامدة
- وسيلة لتقييم الاداء المالي : وضع خطط ماثلية يسمح بتقييم الاداء المالي من خلال مقارنة الاداء المحقق مع الاداء المقدر في شكل خطة مالية

1-2-2) التشخيص والتحليل المالي :

التشخيص المالي :يقوم المسير المالي في هذه المرحلة بتحليل الحالة المالية للمؤسسة وذلك بالاستعانة بأدوات التحليل المالي من أجل الوصول إلى مؤشرات توجيهية للحكم عن الوضعية المالية ، وذلك من أجل تحديد نقاط القوة والضعف للحالة المالية وايجاد الحلول المناسبة لتفادي الوقوع في نقاط الضعف من جهة والمحافظة على نقاط القوة لنجاح أي مؤسسة.

3-2-1) الرقابة المالية

ونقصد بالرقابة المالية متابعة و تحليل النتائج الفعلية مقارنة بالاهداف والخطط الموضوعة وقياس الانحرافات الموجودة من اجل اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة وفي الوقت المناسب خاصة في حالة الانحرافات

4-2-1) اتخاذ القرارات المالية

اتخاذ القرار المالي قد يكون مصيريا بالنسبة لمستقبل المؤسسة، خاصة عندما يتعلق بالمفاضلة بين أولويات تعتبر كلها مهمة ويصاحبها خطر كبير ، لذا يجب ان يكون المدير المالي يتمتع بمؤهلات ومهارات تمكنه من اتخاذ قرارات سليمة لان القرار السليم هو الذي يترتب عنه زيادة في الارياح وتعظيم القيمة الحالية للمؤسسة ، وتمر عليا اتخاذ القرار بالمراحل التالية : ادراك وفهم المشكلة - معرفة الاهداف - تحديد البدائل - تقييم البدائل - اختيار البديل الانسب - تنفيذ القرار

3-1-1) المفهوم الوظيفي لمالية المؤسسة

المنظور الوظيفي يركز على دراسة نشاط المؤسسة من خلال الموارد المالية (دورة التمويل) وكيفية استعمالها لتمويل استخداماتها (دورة الاستثمار ودورة الاستغلال) وبالتالي تنقسم وظائف المؤسسة إلى : وظيفة الاستغلال - وظيفة الاستثمار - وظيفة التمويل.

1-3-1- وظيفة الاستغلال:

يعتبر مفهوم وظيفة الاستغلال ركيزة أساسية في التحليل المالي ، و تكتسي أهمية بالغة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة ، حيث تعبر عن النشاط الرئيسي وتحدد طبيعة المؤسسة إن كانت صناعية ، تجارية ، خدماتية.

2-3-1 وظيفة الاستثمار:

يتمثل دور وظيفة الاستثمار في تزويد المؤسسة بمختلف تجهيزات و وسائل الانتاج والاستثمارات الضرورية لممارسة مختلف الأنشطة الاستثمارية ، وذلك بعد دراسة وتقييم كل استثمار والمفاضلة بين مجموعة من البدائل واختيار البديل الأمثل.

ومن المنظور المالي تتمثل عمليات وظيفة الاستثمار إلى عمليتين رئيسيتين:

عملية حياة الاستثمار (تكلفة الشراء + مصاريف الشراء)

عملية انتاج استثمار داخل المؤسسة(انتاج مثبت)

3-3-1- وظيفة التمويل:

يتمثل دور وظيفة التمويل في تغطية الاحتياجات المالية لنشاط المؤسسة سواء كانت متعلقة بالاستثمار أو الاستغلال وتنقسم مصادر التمويل إلى:

مصادر داخلية: متمثلة في التمويل الذاتي (أموال خاصة، الأرباح المحققة، الاحتياطات ، مخصصات الاهتلاكات والمؤونات.)

مصادر خارجية :كالاقتراض من البنوك ومختلف المؤسسات المالية الاخرى او يمكن تقسيمها بطريقة اخرى حسب المدة الى:

تمويل طويل المدى : وتتمثل في الديون المالية التي تفوق مدتها سنة مثل ح/ 16 من بينها الاقتراضات

لدى مؤسسات القرض ح/ 164 - ايضا نجد الاعانات المالية ح/ 131 اعانات التجهيز او ح/ 132

اعانات اخرى للاستثمار

تمويل قصير المدى : ديون الموردون مثل ح/401 موردو المخزونات او ح/ 404 موردو التثبياتالخ

4-1) أهمية الوظيفة المالية داخل المؤسسة

يتمثل دور الوظيفة المالية في:

- ضمان التمويل لمختلف نشاطات المؤسسة .
- وضع أسس التخطيط المالي والموازنات التقديرية .
- مراقبة التدفقات النقدية وتسييرها بما يتوافق مع قواعد التوازن المالي .
- تسديد النفقات والديون وتحصيل الإيرادات والحقوق .
- إعداد تقارير تمكن الإدارة العليا من رسم معالم السياسة المالية للمؤسسة .
- توفير السيولة النقدية
- تحقيق العائد للمستثمرين المساهمين
- تحقيق الربح

(2) مفاهيم عامة حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي أحد الأدوات المستعملة في التسيير المالي ، فهو يساعد على اتخاذ قرارات تخص المؤسسة والاطراف الخارجية التي تمول المؤسسة في شكل قروض او مساهمات او ديون تنتظر مقابل مالي في شكل فوائد او ارباح التي تعتبر كتكاليف التمويل، فالمشكلة التي تواجه المؤسسة تتمثل في مدى قدرتها على الموازنة بين مواردها واستخداماتها من اجل تحسين وتنمية المؤسسة من خلال خلق القيمة وتعظيم الثروة الي تقاس من العوائد الاقتصادية والمالية الناتجة عن عملية الاستثمار والاستغلال، ونتم عملية القياس باستخدام التحليل المالي فهو يقوم بدراسة وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بتاريخ معين.

1-2) مفهوم التحليل المالي

يقصد بالتحليل المالي على أنه "مجموعة الطرق التي تمكنا من تقدير الوضعية المالية الماضية والحالية والمستقبلية ، التي تساعدنا على اتخاذ القرارات المناسبة لتسيير وتقييم المؤسسة ، فهدفه التشخيص الكامل للسياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة".

ويعرف كذلك بأنه " عملية تحويل البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية المتوفرة في القوائم المالية كالميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تغيرات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملاحق إلى معلومات تساعد على عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة"

التحليل المالي " عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات ، وكذلك في تشخيص أي مشكلة مالية موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع المالي في المستقبل".

التحليل المالي هو " دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر ودراسة حجم وأثر هذه التغيرات التي تساعد على دراسة وضعية المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية، وتقييم أداء المؤسسة، وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات.

فالتحليل المالي يهتم بطريقة تشكل الذمة المالية للمؤسسة من خلال مقارنة طبيعة و مصادر الاموال الموضوعة تحت تصرفها مع الاستخدامات التي خصصت لها هذه الاموال وذلك مع مراعاة عامل الزمن.

فاحترام عامل الزمن في مثل هذه الدراسات هو بهدف مقارنة درجة استحقاق الموارد مع درجة سيولة عناصر الاستخدامات

ويقصد بدرجة استحقاق الفترة الزمنية المطلوبة لاستحقاق كل عنصر من عناصر الموارد
اما درجة السيولة فهي الفترة الزمنية اللازمة لتحويل كل عنصر من عناصر الاستخدامات الى اموال
وعليه فالتحليل المالي يعتبر تشخيصا شاملا وتقييما للحالة لفترة زمنية ماضية او حاضرة او مستقبلية معينة
لنشاط المؤسسة من اجل الوقوف على الجوانب الايجابية والسلبية من السياسة المتبعة، باستعمال أدوات
ووسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها ويعتبر التحليل المالي مهمة من مهام التسيير المالي
ويعتبر الركيزة التي يستند عليها المسير المالي في وضع البرامج والخطط المالية المستقبلية.

2-2) اهداف التحليل المالي

تكمن أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية، فهو يعتبر
أداة مهمة للتنبؤ بالفشل أو العجز المالي لذلك فهو اداة تنبؤية باعتباره أداة تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل
تحليلي مفصل للعلاقات بين عناصر هذه القوائم، مع توضيح حجم التغيرات التي تطرا على هذه العناصر
وتأثيرها على الهيكل المالي للمؤسسة، ويمكن تحديد أهداف التحليل المالي في النقاط التالية:

- تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة.
- تحديد المركز المالي ودرجة الاستقلالية للمؤسسة.
- تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية
- تقييم النتائج المالية حيث بواسطتها يمكن تحديد النتائج الخاضعة للضريبة.
- فهم السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة ومحاولة توقع مدى نمو المؤسسة مستقبلا.
- تحديد مدى إمكانية تسديد الديون الطويلة والقصيرة الاجل.
- تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتمادا على مفهوم المردودية.
- مقارنة مستوى المؤسسة مع المؤسسات المنافسة من نفس القطاع والحجم
- استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة.
- اتخاذ القرارات الاستثمارية باختيار الفرص الاستثمارية المثلى من بين مجموعة البدائل المتاحة..
- يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، إضافة إلى اخضاع ظروف عدم التأكد للمراقبة.
- تقييم كفاءة الإدارة المالية للمشروع وقدرته على الموازنة بين تحقيق الأرباح والحفاظ على السيولة .

- تقييم الأداء التشغيلي والتمويلي للمؤسسة والمشروع .
- تقييم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديده لنقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتقييمه للفرص والتهديدات في البيئة الخارجية للمؤسسة.
- تشخيص دقيق لممتلكات المؤسسة القوائم المالية
- تعتمد البنوك على التحليل المالي في اتخاذ القرارات الخاصة بالإقراض
- لغرض معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها
- تقييم جدوى الاستثمارات في المؤسسة
- يساعد إدارة المؤسسة على رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية ومنه يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة.
- يساعد المسير المالي على تحديد المشاكل التقنية الاقتصادية والمالية والمساعدة في تقييم البيانات الخاصة بمعالجتها.
- يساعد في توقع مستقبل المؤسسات من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها لتفادي إفلاسها وتجنب المساهمين الخسائر المحتملة.
- يوفر مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى المؤسسة وعلى المستوى الوطني
- ومنه نلاحظ أن التحليل المالي يعتبر من الدعائم الرئيسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة للقيام بمختلف الإجراءات والقرارات في المجال المالي ويعتبر كقاعدة ضرورية على أساسها يتم اتخاذ قرارات عديد من المتعاملين مع المؤسسة .

3-2 خطوات التحليل المالي:

خطوات التحليل المالي تعني تلك المراحل العملية المتبعة في عملية التحليل حيث تختلف هذه الخطوات من مؤسسة لأخرى ومن محل لآخر وذلك حسب الهدف من عملية التحليل، وبصفة عامة تتلخص الخطوات الرئيسية في النقاط التالية:

- تحديد الهدف من التحليل (السياسة والقرارات المراد اتخاذها).
- تحديد الفترة الزمنية المعينة بالدراسة.

- جمع المعلومات المالية من مصادر داخلية (البيانات المحاسبية والمالية و التقارير) وخارجية (معلومات الاسواق المالية والبنوك والضرائب) أي المعلومات الخاصة بمحيط المؤسسة.
- قياس الحسابات اللازمة واستعمال النسب ووضع المؤشرات.
- التحليل ومقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة.
- تحديد السياسات واتخاذ القرارات المناسبة.

(3) أدوات واستعمالات التحليل المالي

(3-1) أدوات التحليل المالي

يتم التحليل المالي عن طريق جمع المعلومات من الوثائق والقوائم المالية بهدف دراسته الوضعية المالية للمؤسسة من خلال محاولة تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في المؤسسة من أجل تحسين الوضع في المستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال، ويكون ذلك باستخدام العديد من الأدوات المتكاملة، وحت بيتسنى ذلك فإن المحلل المالي يلجأ إلى استعمال أدوات وتقنيات مختلفة منها:

3-1-1 تحليل الهيكل المالي :

الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة دون أن يكون لذلك أثر على التوازن المالي أو المردودية أو القدرة على السداد وهذا بالاعتماد على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق أو علما بمنظور الوظيفي بالفصل بينالنشاطات الرئيسية في التحليل... الخ ، وذلك اعتمادا على المنظور المالي للمؤسسة والقائم من مبدأ السيولة والاستحقاق ، أو المنظور الوظيفي القائم على الفصل بين نشاطات المؤسسة الرئيسية في التحليل (التمويل، الاستثمار، الاستغلال).

(3-1-2) تقييم النشاط والنتائج :

يرتكز هذا التحليل على دراسة نتائج المؤسسة والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية ، ويتم هذا التحليل باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير ، وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها الأرباح والخسائر ، وتمكننا من تحديد الأسباب المؤدية إلى تلك النتائج وبالتالي إمكانية تصور حلول لها.

(3-1-3) تقييم المردودية :

وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل أو الاستثمار أو غيرها.

4-1-3) تحليل التدفقات المالية :

باستخدام جداول التدفقات المالية يمكن الوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة أو الوظيفة المسؤولة عن هذا العجز أو الفائض ، كما أن هذا التحليل يشمل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الاستراتيجية. وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة **ملاحظة:** للإشارة فإن استخدام هذه الأدوات يكون إما عن طريق مقارنة الكشوف المالية لسنوات متعددة أو عن طريق مقارنة المؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع .

2-3) نتائج التحليل المالي:

بعد اجراءات عملية التحليل المالي وذلك من خلال الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستخدام ادوات مختلفة يمكننا:

- تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحقاتها في الاجال المحددة.
- تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين والمشاركين.
- تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية.
- تقييم النتائج المالية.
- تحديد المخاطر (الخطر المالي أو خطر الاستغلال).
- اتخاذ قرارات الإستراتيجية لمستقبل المؤسسة، قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الأرباح او اعادة دمجها في راس المال...الخ.
- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتنموية والتوزيعية للفترة محل التشخيص.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها.
- تقديم أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية.
- القيام باتخاذ قرارات حول الاستثمار او التمويل او توزيع الارباح او تغيير راس المال.
- وضع النتائج المتوصل اليها كأساس للتقديرات المستقبلية من اجل وضع الميزانيات التقديرية للاستثمارات أو الخزينة، فالتشخيص المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة.

3-3 استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسات موضوع التحليل و اتخاذ القرارات ذات الصلة بها و هذا و يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها:

3-3-1 (التحليل الائتماني

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض ، و تقييمها و بناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم ، و تقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم و الفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب و ذلك لما لهذه الأدوات من قدرة على تعرف المخاطر المالية إذا تم التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض و تمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.

3-3-2 التحليل الاستثماري

أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم المؤسسات، وسندات القرض ، و لهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد و مؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها ، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم و السندات و حسب ، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها و الكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها و الاستثمارات في مختلف المجالات .

3-3-3 تحليل الاندماج

ينتج عن الاندماج تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا و زوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما و في حالة رغبة مؤسسة شراء مؤسسة أخرى ، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم ، فتقدر القيمة الحالية للمؤسسة المنوي شراؤها ، كما تقدر الأداء المستقبلي لها، و في نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبايع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم و الحكم على مدى مناسبتها

3-3-4 تحليل تقييم الأداء :

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية ، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، كفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي ، وسيولتها ، والاتجاهات التي تتخذها في النمو ، وكذلك مقارنة

أدائها بمؤسسات أخرى تعمل في نفس المجال أوفي مجالات أخرى، و من الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة ، المستثمرين والمقرضين

5-3-3) التخطيط

تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمرا ضروريا لكل مؤسسة و ذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع و خدمات، و تتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها ، و هنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا مهما في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق و تقدير الأداء المتوقع.

4-3) الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي اثار اهتمام فئات متعددة رغم اختلاف الاهداف التي يتطلعون اليها من خلال تطبيقه حيث تختلف طرق عرض البيانات ومتوياتها وفقا للجهة التي المستفيدة فتسعى كل فئة للحصول على إجابات لمجموعة من الأسئلة التي تمس مصالحها وذلك عن طريق تحليل الأوضاع المالية وتفسير النتائج الخاصة بها او بمؤسسات اخرى ، فالغرض من التحليل يختلف من فئة إلى أخرى، ويمكنها تحديد الفئات المهمة بالتحليل المالي كما يلي:

1-4-3) إدارة المؤسسة:

التحليل المالي بالنسبة لهذه الفئة يكون بهدف تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي المؤسسة او مجلس الادارة في الشركات المساهمة أو الإدارة في القطاع العام، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أدائها المالي من أجل:

- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة من الاستثمار
- مقارنة اداء المؤسسة مع المؤسسات المنافسة
- معرفة الإدارة العليا لمدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها.
- تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد وكذلك السياسات الإدارية.
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

2-4-3) المساهمون او الشركاء :

يهتم المساهمون بصفة اساسية بالعوائد المالية عن الاموال المستثمرة في شكل مساهمات مالية والمخاطر التي تواجهها لذلك المساهمون يهتمون بالتحليل المالي لوضعية المؤسسة لاتخاذ قرار الاحتفاظ بالاسهم التي يملكها او يتخلى عنها ، اما بالنسبة للمساهمون الجدد فيتخذون قرار الشراء او عدم الشراء ، ويرتبط التحليل المالي بالهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة كما ينصب على مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية الجارية بالإضافة إلى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.

3-4-3) العمال:

من الضروري معرفة العمال للمركز المالي للمؤسسة التي ينتمون اليها للتأكد من استراتيجتها في السوق وعدم التعرض للافلاس و تسريح العمال ، كما تتأثر سياسة الاجور و الوفاء بدتسديدها في الاجال المحددة بمردودية المؤسسة لذا الوضع المالي للمؤسسة يؤثر على استقرار العمال في وظائفهم كما يساهم في جذب الكفاءات البشرية.

4-4-3) الدائنون:

قد يكون الدائن بنك او مؤسسة مالية او دولة في شكل اعانات او افراد او مؤسسات "كالموردون" ويهتم هؤلاء باستقرار الاوضاع المالية للعميل حيث ان وجهة نظر هذه الفئة للتحليل المالي تختلف باختلاف نوع الدين فبالنسبة للديون طويلة الأجل فكل ما يهم الدائنون هو ضمان استرداد أموالهم وتحصيل فوائدها وبالتالي فان اهتمامهم بالتحليل المالي معلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية ومدى كفايتها لتغطية الفوائد السنوية.

أما بالنسبة للديون قصيرة الأجل فإن اهتمام الدائنين في هذا المجال هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه ولهذا تجدهم بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة وتحليل المديونية في دقاتر المورد وكذلك فترة الائتمان التي يمنحها المنافسون .

5-4-3) جهات أخرى:

هناك جهات أخرى تهتم بالتحليل المالي ومنها:

- **ادارة الضرائب :** مصلحة الضرائب يهتما تحديد ودفع الضرائب بشكل صحيح بدون وجود تهرب ضريبي .
- **ادارة التخطيط والاحصاء :** تهتم بالتحليل المالي وذلك بهدف نشر المعلومات الاحصائية الصحيحة بشكل دوري
- **الغرفة التجارية والصناعية:** حيث أنها تقوم بجمع البيانات في مختلف الوحدات الاقتصادية في القطاع الواحد بهدف استخراج نسب ومؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي وأجهزة التخطيط وتظهر أهمية ذلك في الدول التي تنتهج التخطيط المركزي تساعد على إعداد الخطط الجديدة بناءا على المعلومات المتحصل عليها من نتائج التحليل المالي.
- **المستثمرون المحتملون:** إن اهتمام هذه الفئة بالتحليل المالي يتضح في دراسة إمكانية استثمار أموالهم في المنشآت.
- **شركات التأمين:** شركات التأمين تعتمد على التحليل المالي من أجل دراسة مدى قدرة الوحدة على سداد القروض التي يمكن منحها لها وكذلك إمكانية التأمين على أنشطتها وإذا ما كانت قادرة على استمرار في النشاط والنمو وسداد الأقساط.

4) الدراسة والتحليل المالي للميزانية المالية

الميزانية المالية و لمحاسبية تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو في الغالب 31/12/ N)
نهاية السنة المالية) او بتاريخ حل الشركة (التصفية)، ويتم اعداد الميزانية الختامية انطلاقا من ميزان
المزاجعة بعد الجرد أي بعد التسوية المحاسبية لمختلف الحسابات .

تكمّن أهمية الميزانية المحاسبية في تحديد نتيجة الدورة و تحديد الذمة المالية للمؤسسة، إذن فهي تشكل
مصدرا مهما للمعلومات سواء بالنسبة للمؤسسة أو للغير (بنوك، مساهمين، موردين، عملاء، التامينات،
الضرائب،..... الخ

فمن خلال دراسة وتحليل معطيات الميزانية يمكن التعرف على مدى تحقيق الأهداف المالية (الوظيفة المالية
(كعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة والطويلة الأجل، تحديد السيولة، تحديد القدرة على
التمويل الذاتي .. الخ، كل هذا يقودنا إلى ضرورة معرفة الميزانية المالية وكيفية إعدادها.

1-4) تعريف الميزانية المالية:

الميزانية هي جدول ذو جانبين تعد بتاريخ معين، ويظهر بالجانب الأيمن أصول المؤسسة أو ممتلكاتها،
وبالجانب الأيسر خصوم المؤسسة وهي مواردها المالية أو الأموال الخاصة لمؤسسة وكذا التزاماتها نحو
الغير مع شرط تساوي الجانب الأيمن والجانب الأيسر (مجموع الأصول يساوي مجموع الخصوم)

- الأصول :تصنف الأصول على أساس الزمن إلى :

أ- أصول غير جارية :

هي الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة وتشمل التثبيات المعنوية (شهرة
المحل، برمجيات المعلوماتية....)، والتثبيات المادية (مباني، معدات نقل.....) بالإضافة إلى التثبيات
المالية (سندات مساهمة ثابتة.....) ، و استعمالها يفوق السنة اي كل حسابات الصنف 2

ب- أصول جارية :

هي الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية وتشمل
المخزونات، الزبائن، المدينون الآخرون، الضرائب و أموال الخزينة (البنك، الصندوق) اي استعمالها لاقل من
سنة.اي الصنف 3 و الصنف 4 و الصنف 5

- الخصوم : تنقسم الخصوم إلى :

أ- الأموال الخاصة :

تتكون من : رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع ، رأس المال المطلوب ، رأس المال غير مطلوب ، الاحتياطات اي الصنف 1 كل تفرعات الحساب ح/10 بالاضافة الى النتيجة ح/12 .

ب- الخصوم غير الجارية :

هي الديون ذات المدى الطويل استحقاقها الأصلي يفوق السنة وتشمل القروض والديون المالية، الضرائب المؤجلة، الديون الأخرى غير جارية مثل ح/164 .

ت- الخصوم الجارية :

هي الديون التي يجب تسويتها في غضون الأشهر الاثني عشر التي تلي تاريخ إقفال سنة المالية ،وتشمل الموردون والحسابات الملحقة،الديون الأخرى، خزينة الخصوم اي حسابات الصنف 04 و الصنف 05 . يمكن تصنيف نوع الميزانية تبعا لتاريخ إعدادها تصنف الميزانية إلى:

ميزانية الافتتاحية : وتظير الوضعية المالية لمؤسسة في بداية السنة المالية بتاريخ أول جانفي (أو بتاريخ بداية النشاط) ، ومن خصائصها أنها لا تظهر فيها نتيجة الدورة.

الميزانية الختامية : ويتم إعدادها في نهاية الدورة المحاسبية وتتميز بظهورنتيجة الدورة في جهة الخصوم ضمن الاموال الخاصة و تكون بتاريخ N/12/31

ملاحظة هامة: مهما يكن تاريخ بداية النشاط فان تاريخ الاقفال هو N/12/31

نتيجة الدورة: هي النتيجة المالية المحققة في نهاية الدورة المحاسبية يمكن ان تظهر بقيمة موجبة في حالة الربح ، ويمكن ان تظهر بقيمة سالبة في حالة الخسارة وبالتالي يتم تسجيلها بإشارتها (اشارة موجبة + ، او اشارة سالبة -) السالبة او الموجبة في ح/12 في جهة الخصوم ضمن رؤوس الاموال و يتم حسابها بالقانون التالي :

نتيجة السنة المالية = مجموع الاصول - مجموع الخصوم

وفي بعض الحالات تكون النتيجة معدومة اي تساوي الصفر

2-4) الميزانية المالية المختصرة والميزانية الوظيفية

إن معرفة التوازن المالي للمؤسسة يقتضي ضرورة تحميل المعطيات والبيانات المتاحة في القوائم المالية، وذلك حتى يتسنى لنا الوقوف على وضعية المؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة، حيث يتم تحليل الميزانية المالية عن طريق: النسب المالية - مؤشرات التوازن المالي ، التي يتم تطبيقها على الميزانية المالية المختصرة او الميزانية الوظيفية .

1-2-4) الميزانية المالية المختصرة وخصائصها :

الميزانية المالية المختصرة هي اداة للتحليل المالي تهدف إلى تحليل النشاط من خلال تقسيم عناصر الميزانية إلى استعمالات وموارد فهي تنقسم الى قسمين:
الاصول هي الاستخدامات
الخصوم وهي الموارد

وتقيم الموارد والاستخدامات بالقيمة الصافية وترتب حسب دورتين ، حيث هناك دورتين في الميزانية المالية المختصرة:

- دورة طويلة الأجل وهي دورة التمويل والاستثمار

- ودورة قصيرة الأجل وهي دورة الاستغلال

الدورة الطويلة الاجل : وتكون اعلى الميزانية وتتمثل في

الموارد الثابتة (RS "les ressources stables") : وهذه الموارد تستخدم في تمويل الاستخدامات

الثابتة التي تتمثل في الاستثمارات (شراء التثبيات المعنوية والعينية والمالية) والتي تتكون من:

- الموارد الخاصة (CP "les capitaux propres") التي تتكون من مجموع رؤوس الاموال

الخاصة

- الديون المالية (DF "les dettes de financement") وتتمثل في مجموع الخصوم غير الجارية

- الاستخدامات الثابتة ("les emplois stables" ES) تتمثل في مجموع التثبيات (المعنوية والمادية

والمالية) وناخذا بقيمها الصافية بعد طرح الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة من القيمة الاجمالية

الدورة القصيرة الاجل : و تتمثل في دورة الاستغلال وتكون في شكل خصوم (موارد) متداولة واصول

(استخدامات) متداولة و ترتبط بنشاط المؤسسة حيث تنقسم الى:

- الاستخدامات المتداولة "les emplois circulants" EC ناخذها بقيمتها الصافية بعد طرح خسائر القيمة من المبالغ الاجمالية التي تنقسم الى:

الاستخدامات (الاصول) المتداولة للاستغلال (les emplois circulants d'exploitation ECex):

ترتبط بالنشاط العادي للمؤسسة كالمخزونات ح/3 و مستحقات الزبائن ح/41 ماعدا ح/419 و الحسابات الملحقة حسابات المستخدمين ح/42 - الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة ح/43 - الدولة و الحسابات الملحقة ح/44 - المجمع والشركاء ح/45 - مختلف الدائنين ومختلف المدينين ح/46

الاستخدامات (الاصول) المتداولة خارج الاستغلال (les emplois circulants hors exploitation

ECHex): وترتبط بالنشاط غير العادي كالقيم المنقولة للتوظيف ح/50 - الاعباء المقيدة سلفا ح/48

و في بعض الحالات نجد حالات استثناء متعلقة ب ح/42 و ح/43 و ح/44

خزينة الاصول TA trésorerie actif : وهي الموجودات المالية في الحسابات المالية.

- الموارد (الخصوم) المتداولة المتداولة les ressources circulants RC

الموارد (الخصوم) المتداولة للاستغلال (les ressources circulants d'exploitation RCex): وهي

الديون المتعلقة بنشاط الاستغلال العادي (موردو المخزونات ح/401 ماعدا ح/409، الحسابات الملحقة

حسابات المستخدمين ح/42 - الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة ح/43 - الدولة و الحسابات الملحقة

ح/44 - المجمع والشركاء ح/45 - مختلف الدائنين ومختلف المدينين ح/46

- الموارد (الخصوم) المتداولة خارج الاستغلال (les ressources circulants hors

exploitation RCHex): وهي الديون التي لا تتعلق بالنشاط العادي لدورة الاستغلال كالنتائج

المقيدة سلفا ح/48 و حساب موردو التثبيتات ح/404، وفي بعض الحالات نجد حالات استثناء

متعلقة ب ح/404 و ح/42 و ح/43 و ح/44

خزينة الخصوم TPtrésorerie passif : تمثل الخزينة السالبة مثل المساهمات البنكية ح/519.

وتتمثل أهم خصائص الميزانية الوظيفية في:

الميزانية المالية المختصرة تاخذ بعين الاعتبار القيمة السوقية ولا تأخذ بالقيمة الاصلية سواء كانت استثمارات

أو أصول الاستغلال.

وتعمل بمعيار معيار السيولة والاستحقاق المعتمدة في تصنيف عناصر الميزانية او على مدى ارتباطها بدورة

معينة استثمار او استغلال او التمويل.

شكل الميزانية المالية المختصرة

الموارد		الاستخدامات	
المبالغ	اسم الحساب	المبالغ	اسم الحساب
	<u>الموارد الثابتة</u> -الموارد الخاصة -الديون المالية		<u>الاستخدامات الثابتة</u>
	<u>الموارد المتداولة</u> -الموارد المتداولة للاستغلال -الموارد المتداولة خارج الاستغلال -خزينة الخصوم		<u>الاستخدامات المتداولة</u> -الاستخدامات المتداولة للاستغلال -الاستخدامات المتداولة خارج الاستغلال -خزينة الاصول
	المجموع		المجموع

2-2-4) الميزانية الوظيفية وخصائصها :

تعتمد تقسيم الميزانية الوظيفية على نفس مبدأ تقسيم الميزانية المالية المختصرة ولكن مع وجود اختلاف في المبالغ حيث تظهر الميزانية المالية المختصرة بالتقييم الصافية اما الميزانية الوظيفية تظهر بالتقييم الاجمالية ، حيث تعتبر الميزانية الوظيفية ايضا اداة للتحليل المالي تهدف إلى تحليل النشاط من خلال تقسيم عناصر الميزانية إلى استعمالات وموارد فهي تنقسم الى قسمين:

الاصول هي الاستخدامات

الخصوم وهي الموارد

وتقيم الموارد والاستخدامات بالقيمة الاصلية (الاجمالية) وترتب حسب دورتين ، حيث هناك دورتين في الميزانية الوظيفية:

- دورة طويلة الأجل وهي دورة التمويل والاستثمار

- ودورة قصيرة الأجل وهي دورة الاستغلال

الدورة الطويلة الاجل : وتكون اعلى الميزانية وتتمثل في

- الموارد الثابتة (les ressources stables RS) : التي تكون من:
- الموارد الخاصة (les capitaux propres CP) التي تتكون من مجموع رؤوس الاموال
بالاضافة الى مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وهذه الموارد تستخدم في تمويل الاستخدامات الثابتة
التي تتمثل في الاستثمارات (شراء التثبيات المعنوية والعينية والمالية).
- الديون المالية (les dettes de financement DF) وتتمثل في مجموع الخصوم غير الجارية
- الاستخدامات الثابتة (les emplois stables ES) تتمثل في مجموع التثبيات (المعنوية والمادية
والمالية) وتظهر بالقيم الاجمالية

الدورة القصيرة الاجل : و تتمثل في دورة الاستغلال وتكون في شكل خصوم (موارد) متداولة واصول

(استخدامات) متداولة و ترتبط بنشاط المؤسسة حيث تنقسم الى:

- الاستخدامات المتداولة EC les emplois circulants التي تظهر بالقيم الاجمالية وتنقسم الى:
- الاستخدامات (الاصول) المتداولة للاستغلال (les emplois circulants d'exploitation)
(ECex): ترتبط بالنشاط العادي للمؤسسة كالمخزونات ح/3 و مستحقات الزبائن ح/41 ماعدا
ح/419 و الحسابات الملحقة حسابات المستخدمين ح/42 - الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة
ح/43 - الدولة و الحسابات الملحقة ح/44 - المجمع والشركاء ح/45 - مختلف الدائنين
ومختلف المدينين ح/46
- الاستخدامات (الاصول) المتداولة خارج الاستغلال (les emplois circulants hors exploitation)
(ECHex) : وترتبط بالنشاط غير العادي كالقيم المنقولة للتوظيف ح/50 -
الاعباء المقيدة سلفا ح/48

و في بعض الحالات نجد حالات استثناء متعلقة ب ح/42 و ح/43 و ح/44

- خزينة الاصول TA trésorerie actif : وهي الموجودات المالية في الحسابات المالية.

- الموارد (الخصوم) المتداولة المتداولة RC les ressources circulants

- الموارد (الخصوم) المتداولة للاستغلال (les ressources circulants d'exploitation)

(RCex) : وهي الديون المتعلقة بنشاط الاستغلال العادي (موردو المخزونات ح/401 ماعدا ح

409، الحسابات الملحقة حسابات المستخدمين ح/42 - الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة

ح/43 - الدولة و الحسابات الملحقة ح/44 - المجمع والشركاء ح/45 - مختلف الدائنين
ومختلف المدينين ح/46

- الموارد (الخصوم) المتداولة خارج الاستغلال (les ressources circulants hors exploitation RCHex)

وهي الديون التي لا تتعلق بالنشاط غير العادي لدورة الاستغلال

كالإعفاء المقيدة سلفا ح/48 وفي بعض الحالات نجد حالات استثناء متعلقة ب ح/404 و ح/42
و ح/43 و ح/44

- خزينة الخصوم TPtrésorerie passif : تمثل الخزينة السالبة مثل المساهمات البنكية ح/519.

وتتمثل أهم خصائص الميزانية الوظيفية في:

استبعاد الميزانية الوظيفية تمام القيمة السوقية ولا تأخذ إلا بالقيمة الأصلية سواء كانت استثمارات أو أصول
الاستغلال.

استبعاد أيضا التصنيف حسب معيار السيولة والاستحقاق معتمدة في تصنيف عناصر الميزانية او على مدى
ارتباطها بدورة معينة استثمار او استغلال او التمويل

شكل الميزانية الوظيفية

الموارد		الاستخدامات	
المبالغ	اسم الحساب	المبالغ	اسم الحساب
	<u>الموارد الثابتة</u>		<u>الاستخدامات الثابتة</u>
	-الموارد الخاصة		
	-الديون المالية		
	<u>الموارد المتداولة</u>		<u>الاستخدامات المتداولة</u>
	-الموارد المتداولة للاستغلال		-الاستخدامات المتداولة للاستغلال
	-الموارد المتداولة خارج الاستغلال		-الاستخدامات المتداولة خارج الاستغلال
	-خزينة الخصوم		-خزينة الاصول
	المجموع		المجموع

3-4) تحليل الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن المالي

1-3-4) قاعدة التوازن المالي الأدنى

لكي تكون البنية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بالموارد لمالية الدائمة، وأصولها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل، بعبارة أخرى يجب أن يتساوى حجم الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة وحجم الأصول المتداولة مع الديون قصيرة الأجل، وتعرف هذه القاعدة باسم التوازن المالي الأدنى أو بقاعدة الحجم ، ولكن رغم الفائدة الكبيرة التي حققتها قاعدة الحجم إلا أنها سجلت قصورا كبيرا وثابتت عدم صحتها على المدى القصير كالخسائر التي تتعرض لها الأصول الجارية وانخفاض قيم عناصرها كفساد المخزون أو تقادمه، بالإضافة الى الديون المعدومة للزبائن لذا ظهر مصطلح رأس المال العامل وذلك بزيادة حجم الأصول الجارية عن حجم الديون قصيرة الأجل أي الاعتماد على الاموال الدائمة في تمويل جزء من الأصول الجارية.

2-3-4) التحليل المالي باستعمال رأس المال العامل (FR) *le Fond de Roulement*

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي خاصة على المدى القصير وذلك بتاريخ معين، ويتمثل رأس المال العامل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة. أو هو ذلك الجزء من الأصول الجارية غير الممول بالخصوم الجارية.

ويتم حساب رأس المال العامل كما يلي:

✓ حساب رأس المال العامل من اعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الموارد الدائمة - الأصول (الاستخدامات) الدائمة

FRN=RS –ES (Ressources Stables –Emplois Stables)

حيث الموارد الدائمة = رأس المال الاجتماعي + الاحتياطات + النتائج غير الموزعة + الديون الطويلة

الأجل + مؤونات المخاطر + مخصصات الاهتلاكات

اما الاستخدامات الثابتة = التثبيتات المعنوية و العينية و المالية

حساب رأس المال العامل من اسفل الميزانية

رأس المال العامل = الأصول الجارية – الخصوم الجارية

FRN = AC–PC (Actifs Circulants –Passifs Circulants)

عند حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية ناخذ في الاعتبار الحسابات المالية اي :

الأصول الجارية = الأصول المتداولة للاستغلال + الأصول المتداولة خارج الاستغلال + الخزينة

الخصوم الجارية = الخصوم المتداولة للاستغلال + الخصوم المتداولة للاستغلال + الخزينة

✓ الدلالة المالية لرأس المال العامل

أ) من منظور أعلى الميزانية

يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة ويمكن حصر ثلاث حالات:

الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة) ، في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة (أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة).

الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة) ، في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة وهذا يعني وجود عجز مالي أي عدم وجود توازن مالي طويل المدى ، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز.

الحالة الثالثة: رأس المال العامل معدوم، وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في الموارد الدائمة والاستخدامات الثابتة.

ب) من منظور أسفل الميزانية

يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، حيث يمثل رأس المال العامل من أسفل الميزانية مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للالتزامات القصيرة الأجل عن طريق تحويل أصول المتداولة إلى نقود دائمة يتم بواسطتها تسديد الديون القصيرة الأجل.

الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة الديون القصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة ، ويبقى فائض مالي يمثل هامش امان.

الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب بمعنى أن الأصول المتداولة القابلة للتحويل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

✓ أنواع رأس المال العامل

يمكن حساب رأس المال العامل الخاص وهو عبارة عن رأس المال العامل بدون ديون طويلة الاجل أي بالاعتماد على الاموال الخاصة في تمويل الاصول الثابتة فهو يبين درجة الاستقلالية المالية و مدى قدرتها على تمويل مختلف استثماراتها باموالها الذاتية

رأس المال العامل الخاص = الاموال الخاصة - الاصول الثابتة

راس المال العامل الاجنبي = الديون المالية - الاصول الثابتة

3-3-4) التحليل المالي باستعمال احتياج رأس المال *Le Besoin en Fonds de Roulement* (BFR)

من الجانب المالي لابد أن يكون هناك توافق بين درجة سيولة الأصول الدورية ودرجة استحقاق الخصوم الدورية ، لكن غالبا تكون هذه القاعدة المالية صعبة التحقيق (عدم التوافق بين معياري السيولة والاستحقاق) الأمر الذي أدى إلى ظهور احتياجات رأس المال العامل.

هو ذلك الجزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال (اي احتياجات راس المال العامل على المدى القصير) التي لم تغطى بمراد المؤسسة القصيرة الاجل، كما يعرف ايضا بأنه رأس المال العامل الأمتل أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الاصول المتداولة مع الموارد المالية القصيرة الأجل

الاحتياجات في راس المال = (الاستخدامات المتداولة - خزينة الاصول) - (الموارد المتداولة - خزينة الخصوم)

$$BFRN = (AC - TA) - (PC - TP)$$

او احتياجات راس المال العامل = الاصول المتداولة - الخصوم المتداولة

عى اعتبار : الاصول المتداولة = الاصول الجارية - الخزينة

الخصوم المتداولة = الخصوم الجارية - الخزينة

ويمكن تقسيم احتيااج في راس المال العامل الى :

- احتيااجات راس المال العامل للاستغلال = الاصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال

- احتيااجات راس المال العامل خارج الاستغلال = الاصول المتداولة خارج الاستغلال - الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

✓ التحليل المالي لاحتيااجات راس المال العامل :

- اذا كانت احتيااجات راس المال العامل موجبة فهذا يعني ان الاستعمالات القصيرة الاجل اكبر من الموارد القصيرة الاجل وهذا يعني لجوء المؤسسة الى تمويل احتيااجاتها القصيرة الاجل عن طريق راس المال العامل او عن طريق الديون المالية القصيرة الاجل كالمساهمات البنكية
- اذا كانت احتيااجات راس المال العامل معدومة وهذا يعني ان الموارد القصيرة الاجل غطت الاستخدامات القصيرة الاجل أي عدم وجود احتيااجات مالية
- اذا كانت احتيااجات راس المال العامل سالبة فهذا يعني ان الاستخدامات القصيرة الاجل اقل من الموارد القصيرة الاجل أي عدم وجود احتيااجات في راس المال العامل والفائض يتم استعماله في تمويل الخزينة.

4-3-4) التحليل المالي للخزينة الصافية (TN) La Tresorerie Nette

تعرف الخزينة على انها مؤشر لمدى الملائمة المالية، فالخزينة الصافية هي مجموع الأموال الجاهزة في شكل سيولة الموضوعه تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الاستغلال ، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها ، وتعتبر الخزينة عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة وتحسب بطريقتين :

الطريقة الاولى:

الخزينة الصافية = خزينة الاصول - خزينة الخصوم

$$TN = TA - TP \text{ (Tresorerie Actif - Tresorerie Passif)}$$

الطريقة الثانية:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتيااجات رأس المال العامل

$$TN = FR - BFR$$

4-4 تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية

4-4-1 تعريف النسب المالية وأنواعها

هي عبارة عن علاقة بين عنصرين من عناصر الميزانية المالية ، كما أنها علاقات متجانسة يربط بينها منطق اقتصادي بهدف استخلاص مؤشرات تطور ظاهرة معينة.

تعتبر النسب المالية أداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وتفسير نتائج السياسات المالية المعتمدة في المؤسسة، إلا أن أهمية هذه النسب تختلف باختلاف الأطراف المستعملة لها (مسيرين، مساهمين، بنوك) ، وحتى تكون لها المصدقية المطلوبة لابد من مقارنتها مع نسب نموذجية خاصة بالمؤسسة أو على مستوى القطاع الذي تنتمي إليه هذه المؤسسة.

تشمل النسب المالية جوانب متعددة من نشاط المؤسسة من سيولة ومردودية.....وعموما تصنف هذه النسب عادة إلى عدة أنواع:

- نسب السيولة.
- نسب النشاط.
- نسب التمويل.
- نسب المردودية.
- نسب المديونية

4-4-2 نسب (مؤشرات) النشاط :

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح المؤسسة في استخدام الامثل للموارد المتاحة وتتمثل في المؤشرات التالية :

$$\text{مؤشر دوران المخزونات} = \frac{\text{متوسط المخزون} \times 360}{\text{تكلفة المخزون}}$$

يتم قياس مشتريات البضائع والمواد الاولية بتكلفة الشراء

اما المنتوجات الوسيطة والمنتوجات التامة يتم قياسها بتكلفة الانتاج

$$\text{مؤشر دوران البضائع} = \frac{\text{متوسط مخزون البضائع} \times 360}{\text{تكلفة شراء البضائع المبيعة HT}}$$

$$\text{مؤشر دوران المواد الاولية} = \frac{\text{متوسط مخزون المواد الاولية} \times 360}{\text{تكلفة شراء المواد الاولية المستهلكة HT}}$$

$$\text{مؤشر دوران المنتوجات التامة} = \frac{\text{متوسط مخزون المنتوجات تامة الصنع} \times 360}{\text{تكلفة انتاج المنتوجات المبيعة}}$$

مؤشر دوران الزبائن : يقيس هذا المؤشر المدة المتوسطة التي تمنحها المؤسسة للزبائن لتسديد ما عليهم من ديون (او الفترة الزمنية للاستحقاق)

$$\text{مؤشر دوران الزبائن} = \frac{\text{الزبائن} + \text{اوراق القبض} \times 360}{\text{المبيعات السنوية TTC}}$$

مؤشر دوران الموردين : يقيس هذا المؤشر المدة التي يمنحها المورد للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون (الفترة الزمنية لدفع الديون)

$$\text{مؤشر دوران الموردين} = \frac{\text{ديون الموردين} + \text{اوراق الدفع} \times 360}{\text{المشتريات السنوية TTC}}$$

3-4-4) نسب (مؤشرات) السيولة *la liquidité* :

تسمح هذه المؤشرات بقياس الخطر المالي على المدى القصير المتعلق بقدرة المؤسسة على الدفع القصير المدى ، كما تسمح لنا بالتأكد من ان المؤسسة لا تعاني من مشاكل في تسديد التزاماتها القصيرة الاجل أي سرعة دوران الاصول مقابل الخصوم ، اذا كانت مدة دوران الاصول (الاستخدامات) اكبر من مدة دوران الموارد فهذا يعني وجود خطر مالي يستدعي البحث عن مصادر اخرى للتمويل القصير الاجل وتنقسم الى :

مؤشر السيولة العامة

$$\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}} = \text{la liquidité générale} \text{ مؤشّر السيولة العامة}$$

يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة الأصول المتداولة المتوقع تحويلها الى سيولة جاهزة في فترة زمنية قصيرة لتغطية مطالب الدائنين المتمثلة في الديون القصيرة الاجل ويجب ان يكون هذا المؤشر اكبر او يساوي الواحد $1 \leq$

اذا كانت هذه النسبة اقل من الواحد فهذا يعني عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الاجل

$$\frac{\text{الأصول الجارية} - \text{المخزونات}}{\text{الخصوم الجارية}} = \text{la liquidité réduite} \text{ مؤشّر السيولة المختصرة}$$

يجب ان يكون هذا المؤشر يقترب من الواحد

تم استبعاد المخزونات من هذا المؤشر باعتبارها العنصر الاقل سيولة فالمخزونات وتتطلب وقت اطول لتحويلها وبيعها

اذا كان هذا المؤشر اكبر او يساوي الواحد فهذا يعني ان المخزونات غير ممولة من طرف الديون القصيرة الاجل

$$\frac{\text{القيم الجاهزة (النقدية)}}{\text{الخصوم الجارية}} = \text{la liquidité immédiate} \text{ مؤشّر السيولة الجاهزة}$$

قيمة هذا المؤشر تكون تقترب من الواحد و يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الاكثر فعالية ووضوحا في تقييم الاداء المالي للمؤسسة من ناحية السيولة ، فهو يبين قدرة المؤسسة في تسديد ديونها القصيرة الاجل بالاعتماد على السيولة الجاهزة الموضوعة تحت تصرفها

اذا كان هذا المؤشر اكبر من الواحد فهذا يعني وجود فائض غير مستغل كان من الممكن توظيفها في استخدامات أخرى و تعطى أكثر مردودية أي القيم الجاهزة غطت كل الديون القصيرة و بقي فائض منه جامد لم يستخدم.

4-4-4 مؤشرات المديونية *la solvabilité*:

تقيس هذه المؤشرات الخطر المالي المتعلق بالديون الطويل الاجل كما تسمح هذه المؤشرات بقياس مدى اعتماد المؤسسة على اموالها الخاصة او الاموال الاجنبية في عملية التمويل اي تقيس درجة الاستقلالية المالية وهي كالتالي :

مؤشر الاستقلالية المالية *indépendance financière ou autonomie financière* : يقيس مؤشر الاستقلالية المالية درجة اعتماد المؤسسة على اموالها الخاصة في التمويل الدائم (الطويل المدى) حيث يجب ان لا تتعدى الديون المالية ثلث 1/3 الاموال الخاصة اي الديون المالية يجب ان لا تتعدى 35 % تقريبا ولا يجب ان تفوق 50 % ، اما الموارد الخاصة لا يجب ان تقل عن 65 % تقريبا ويمكن حسابها بمؤشرين :

$$\text{مؤشر الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الديون الطويلة الاجل}}$$

يجب ان يكون هذا المؤشر اكبر من الواحد كلما ارتفعت نسبة هذا المؤشر فهذا يعني ان المؤسسة اقل مديونية و تتمتع باستقلالية مالية

$$\text{او مؤشر الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون (الطويلة و القصيرة الاجل)}}$$

يجب ان يكون هذا المؤشر اكبر من الواحد

كما يمكن قياس نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم كالتالي:

$$\text{مؤشر الاستقلالية في التمويل الدائم} = \frac{\text{الموارد الخاصة}}{\text{الموارد الدائمة}}$$

يقيس هذا المؤشر درجة اعتماد المؤسسة في تمويلها الدائم على الاموال الخاصة حيث يجب ان يفوق هذا المؤشر نسبة 50 %

$$\frac{\text{الموارد الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} = \text{مؤشر التمويل العام}$$

يقيس هذا المؤشر نسبة مساهمة الاموال الخاصة في التمويل العام للمؤسسة وهي تتراوح بين الحد الادنى 20 % و الحد الاقصى 60 %

$$\frac{\text{الموارد الدائمة}}{\text{الاستخدامات الدائمة}} = \text{مؤشر التمويل الدائم}$$

يقيس درجة تمويل الاستخدامات الثابتة استعمال الموارد الدائمة ويجب ان تكون النسبة اكبر او تساوي الواحد

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الإستثمارات الثابتة بالأموال الدائمة وله علاقة براس المال العامل ، فإذا كانت النسبة أقل من 1 فإن المال المتداول يكون سالبا يدل كذلك أن جزء من الأصول الثابتة غير ممول بالأموال الدائمة ، في هذه الحالة تعتمد المؤسسة على الديون قصيرة الأجل (السلفات المصرفية) وبالتالي تكون المؤسسة قد أخلت بشرط الملاءمة بين استحقاقية الخصوم و سيولة الأصول إلا أنه حل ضروري لتغطية القيم الثابتة.

$$\frac{\text{الموارد الخاصة}}{\text{الاستخدامات الدائمة}} = \text{مؤشر التمويل الخاص}$$

يقيس درجة تغطية الموارد الخاصة للاستخدامات الدائمة ويمكن ان تقل هذه النسبة عن الواحد دون ان تؤثر على وضعية المالية بشرط يجب ان لاتقل هذه النسبة عن 50 %

5-4-4 مؤشرات المردودية :

تعتبر محصلة لنتائج السياسات والقرارات المالية فهذه النسب تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المثلى المتعلقة بالنشاط كما انها تعتبر محصلة النتائج المتعلقة بالقرارات المالية لان الربح هو الهدف المالي الاساسي لنشاط اي مؤسسة

$$\text{مؤشر المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}}$$

وهو يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق الارباح

$$\text{مؤشر المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الاصول}}$$

يقيس الفعالية الاقتصادية في استخدام الاصول المتاحة اي قدرة الاصول في تحقيق فوائض الاستغلال

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الاعمال HT}}$$

تقيس نسبة الربح المحقق من المبيعات الصافية

يوجد ترابط او تناسق واضح بين المردودية الاقتصادية و المردودية المالية ، فالمردودية المالية هي ناتجة عن المردودية الاقتصادية من خلال مايعرف باثر الرافعة المالية .

5) الدراسة والتحليل المالي لقائمة حسابات النتائج :

5-1) تعريف جدول حسابات النتائج

جدول حسابات النتائج هو احدى القوائم المالية التي تظهر في نهاية السنة المالية وهو بيان ملخص للاعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا ياخذ في الحساب تاريخ التحصيل او تاريخ السحب ،اي هو جدول تظهر فيه كل من الاعباء و الايرادات وهو يضم صنفين فقط حسب النظام المالي المحاسبي الجديد وهما الصنف "6" الذي يمثل الاعباء و الصنف "7" الذي يمثل الايرادات ، ويظم الجدول عدة نتائج وينتهي بالنتيجة الصافية التي تساوي الفرق بين الايرادات والاعباء وهي نفس النتيجة التي تظهر في الميزانية الختامية

$$\text{الاعباء} - \text{الايرادات} = \text{نتيجة}$$

الاعباء : يقصد بها المدفوعات او تناقص الامتيازات الاقتصادية في فترة زمنية محددة وتكون على شكل استهلاكات تناقص قيمة الاصول.....الخ

الايرادات: وهي عبارة عن المقبوضات او تزايد قيمة الامتيازات الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة وتكون في شكل مداخيل مالية او تزايد قيمة الاصول.....الخ

يوجد نوعين من حسابات النتائج وهما جدول حساب النتائج حسب الطبيعة و جدول حساب النتائج حسب الوظيفة

5-2) جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة :

يعتبر جدول حسابات النتائج من الكشوفات المالية التي تنجزها المؤسسة في نهاية السنة المالية، وحسب النظام المحاسبي المالي فإن جدول حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية ، وبحساب الفرق بين ما تبرز النتيجة الصافية التي يجب ان تتساوى مع النتيجة الظاهرة في الميزانية ، يتم إصداره واعداده خلال مدة أقصاها 6 أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية.

يضم جدول حسابات النتائج مجموعة من العناصر تتمثل في:

القيمة المضافة: هي الفرق بين ماتم انتاجه وماتم استهلاكه خلال السنة المالية.

القيمة المضافة = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية

وهي عبارة عن الثروة الاضافية التي تخلقها المنشأة بعد طرح ما تم استهلاكه وهي تسمح بقياس وزن المنشأة الاقتصادي

اجمالي فائض الاستغلال : إن القيمة المضافة التي أنتجت في المؤسسة توزع على:

ح 63 / أعباء المستخدمين

ح 64 / ضرائب (تأخذها الدولة)

إجمالي فائض الاستغلال (نتيجة النشاط الرئيسي الذي أنشأت من أجله المؤسسة) وتعتبر مؤشر لقياس الاداء التجاري و الانتاجي .

وان اجمالي فائض الاستغلال مسقل عن:

- مخصصات الاهتلاكات والمؤونات ولهذا سمي بالاجمالي

- طريقة تمويل المؤسسة بالاموال الخاصة او القروض لانه يحسب قبل انقاص الاعباء الالية

- الاعباء والمنتوجات المالية

النتيجة العملياتية

بالإضافة إلى النشاط الرئيسي الذي تقوم به المؤسسة، هناك أنشطة أخرى عملياتية مثل: التنازل عن التثبيتات المعنوية أو المادية، خسائر مع الزبائن المشكوك فيهم، هذه العمليات تضاف إلى فائض الاجمالي للاستغلال من أجل الحصول على النتيجة العملياتية.

وتحسب النتيجة العملياتية انطلاقا من اجمالي فائض الاستغلال مضافا اليه المنتوجات العملياتية الاخرى واسترجاع خسائر القيمة و يطرح منه الاعباء العملياتية الاخرى ومخصصات الاهتلاك ومؤونات خسائر القيمة .

النتيجة المالية

تقوم المؤسسة بأنشطة مالية مثل التنازل عن أصول مالية، تسديد فوائد القروض ... الخ، وتمثل النتيجة المالية الفرق بين المنتوجات المالية والأعباء المالية.

النتيجة العادية قبل الضرائب

وهي نتيجة جميع الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة قبل خصم الضرائب.

النتيجة التشغيلية + النتيجة المالية = النتيجة العادية قبل الضرائب

النتيجة الصافية للأنشطة العادية

وهي نتيجة جميع الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة بعد خصم الضرائب

يتم حسابها بطرح الضرائب من النتيجة العادية قبل الضرائب

ملاحظة: تحسب الضرائب في الحالة التي تكون فيها النتيجة العادية قبل الضرائب موجبة اما في حالة

ماتكون سالبة فهي لاتخضع لضريبة

النتيجة غير العادية

المؤسسة تقوم في بعض الأحيان بأنشطة غير عادية ونقصد بهذا الانشطة التي لا تنتمي لنفس نشاط

الاستغلال الذي تقوم به المؤسسة وهي أنشطة غير متكررة تقوم بها المؤسسة في حالات استثنائية فقط.

تحسب النتيجة غير العادية بالفرق بين المنتجات غير العادية والاعباء غير العادية

النتيجة الصافية للسنة المالية

النتيجة الصافية للسنة المالية هي مجموع الانشطة التي تقوم بها المنشأة بعد خصم الضرائب الواجب دفعها

النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية

جدول النتائج حسب الطبيعة

رقم / ح	البيان	المبالغ السنة N
70	المبيعات و المنتوجات الملحقة	
72	التغير في المخزون	
73	الانتاج المثبت	
74	اعانات الاستغلال	
	انتاج السنة المالية (1)	74+73+72+70
60	المشتريات المستهلكة	
61	الخدمات الخارجية	
62	الخدمات الخارجية الاخرى	
	استهلاك السنة المالية (2)	62+61+60
	القيمة المضافة للاستغلال(3)	2-1 = 3
63	اعباء المستخدمين	
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	
	اجمالي فائض الاستغلال (4)	64-63-3 = 4
75	المنتوجات العملياتية الاخرى	
65	الاعباء العملياتية الاخرى	
68	مخصصات الاستهلاك ومؤونات الخسائر	
78	استرجاع خسائر القيمة والمؤونات	
	النتيجة العملياتية (5)	-65-75+4 = 5 78+68
76	المنتوجات المالية	
66	الاعباء المالية	
	النتيجة المالية (6)	66-76 = 6

$5+6 = 7$	النتيجة العادية قبل الضرائب (7)	
	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية	695 او
	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	698
		692 او 693
	مجموع منتوجات الانشطة العادية	
	مجموع اعباء الانشطة العادية	
$69 - 7 = 8$	النتيجة الصافية للانشطة العادية (8)	
	منتوجات غير عادية	77
	اعباء غير عادية	67
$67-77 = 9$	النتيجة غير العادية (9)	
$9+8 = 10$	صافي نتيجة السنة المالية (10)	

3-5) جدول حساب النتائج حسب الوظيفة

يتم اعداد هذا الجدول حسب الوظائف الاساسية التي تقوم بها المؤسسة و هي تتمثل في :

- وظيفة الشراء: التي تشمل المهام المتعلقة بشراء البضائع او المواد الاولية و التموينات الاخرى ...الخ التي تحتاج اليها المؤسسة للقيام بنشاط الاستغلال العادي
 - وظيفة الانتاج : وتشمل المهام المتعلقة بالانتاج
 - الوظيفة التجارية: تشمل كل المهام المتعلقة ببيع البضائع او المنتوجات من اعداد فواتير و تسليم المبيعات للزبائن والاشهارالخ
 - الوظيفة الادارية: وهي تشمل المهام المتعلقة بتسيير المؤسسة والتنسيق بين مختلف الوظائف
- ويتم ترتيب و توزيع الاعباء حسب الوظائف كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول توزيع الاعباء

الوظيفة التجارية	وظيفة الادارة	وظيفة الانتاج	وظيفة الشراء	المجموع الموزع	الاعباء حسب الوظيفة
					6x (الاعباء الموزعة)
					المجموع

الاعباء الموزعة 6x :

الاعباء التي يتم اعادة توزيعها حسب طبيعتها على الوظائف هي كالتالي :

602 التموينات الاخرى

604 مشتريات الدراسات والخدمات المؤداة

605 مشتريات المعدات والتجهيزات والاشغال

607 مشتريات غي مخزنة من المواد والتوريدات

608 مصاريف الشراء التابعة

61 الخدمات الخارجية

62 الخدمات الخارجية الاخرى

63 اعباء المستخدمين

64 الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة

68 مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة

نلاحظ ان الحساب 60 كله تم توزيعه ماعدا ح/ 600 و ح/ 601 و ح/ 603 الذي سيتم استعمالهم في

حساب تكلفة المبيعات

من اجل اعداد جدول النتائج حسب الوظيفة يجب حساب التكاليف التالية :

أ - حالة مؤسسة تجارية

المؤسسة التجارية نجد فيها ثلاث وظائف رئيسية فقط وهي : وظيفة الشراء - وظيفة الادارة - وظيفة التجارة
(البيع ، التسويق) حسب الجدول التالي :

الوظيفة التجارية	وظيفة الادارة	وظيفة الشراء	المجموع الموزع	الاعباء حسب الوظيفة
				602 التموينات الاخرى
				604 مشتريات الدراسات والخدمات المؤداة
				605 مشتريات المعدات والتجهيزات والاشغال
				607 مشتريات غي مخزنة من المواد والتوريدات
				608 مصاريف الشراء التابعة
				61 الخدمات الخارجية
				62 الخدمات الخارجية الاخرى
				63 اعباء المستخدمين
				64 الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
				68 مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
				المجموع

حساب تكلفة المبيعات = مشتريات البضائع المباعة (ح/600) + مجموع اعباء وظيفة الشراء (من جدول
توزيع الاعباء على الوظائف) - + التغير في المخزون ح/603

التكاليف التجارية= مجموع اعباء الوظيفة التجارية (من جدول توزيع الاعباء على الوظائف)

الاعباء الادارية = مجموع اعباء الوظيفة الادارية (من جدول توزيع الاعباء على الوظائف)

اما باقي الاعباء غير الموزعة فتأخذ مباشرة من جدول النتائج حسب الطبيعة بحسب ترتيبها

ب- حالة مؤسسة انتاجية

المؤسسة الانتاجية نجد فيها اربعة وظائف رئيسية وهي : وظيفة الشراء - وظيفة الادارة -وظيفة الانتاج -

وظيفة التجارة (البيع ، التسويق) حسب الجدول التالي :

الوظيفة التجارية	وظيفة الانتاج	وظيفة الادارة	وظيفة الشراء	المجموع الموزع	الاعباء حسب الوظيفة
					602 التموينات الاخرى
					604 مشتريات الدراسات والخدمات المؤداة
					605 مشتريات المعدات والتجهيزات والاشغال
					607 مشتريات غي مخزنة من المواد والتوريدات
					608 مصاريف الشراء التابعة
					61 الخدمات الخارجية
					62 الخدمات الخارجية الاخرى
					63 اعباء المستخدمين
					64 الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
					68 مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
					المجموع

حساب تكلفة المبيعات = المواد الاولية المستهلكة (ح/601) + مجموع اعباء وظيفة الشراء (من جدول توزيع الابعاء على الوظائف) + مجموع اعباء وظيفة الانتاج - + تكلفة الانتاج المخزن (ح/72) التكاليف التجارية = مجموع اعباء الوظيفة التجارية (من جدول توزيع الابعاء على الوظائف) الابعاء الادارية = مجموع اعباء الوظيفة الادارية (من جدول توزيع الابعاء على الوظائف) اما باقي الابعاء غير الموزعة فتأخذ مباشرة من جدول النتائج حسب الطبيعة بحسب ترتيبها نموذج جدول حساب النتائج حسب الوظيفة وفقا للنظام المالي المحاسبي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول النتائج حسب الوظيفة

البيان	السنة المالية N
رقم الاعمال تكلفة المبيعات	
هامش الربح الاجمالي	
المنتجات العملياتية الاخرى الابعاء العملياتية الاخرى التكاليف التجارية الابعاء الادارية الاسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات	
النتيجة العملياتية	
المنتجات المالية الابعاء المالية	
النتيجة المالية	
النتيجة العادية قبل الضرائب	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	

	منتجات غير عادية
	اعباء غير عادية
	النتيجة غير العادية
	صافي النتيجة المالية

هامش الربح الاجمالي :

هو الفرق بين رقم اعمال الدورة والمتمثل في المبيعات من (البضائع ، المنتجات المصنعة ،الخدمات المقدمة ،المنتجات الملحقة)و تكلفة المبيعات من (البضائع او المواد الاولية المستهلكة ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات)

هامش الربح الاجمالي = رقم الاعمال - تكلفة البيعات

النتيجة العملياتية = هامش الربح الاجمالي + المنتجات العملياتية الاخرى - التكاليف التجارية - الاعباء الادارية - الاعباء العملياتية الاخرى + استرجاع خسائر القيمة والمؤونات

ملاحظة:

- النتيجة العملياتية في جدول النتائج حسب الوظيفة يجب ان تكون مساوية للنتيجة العملياتية في جدول النتائج حسب الطبيعة

- نلاحظ ايضا بعد حساب النتيجة العملياتية جدول النتائج حسب الوظيفة لا يختلف عن جدول النتائج حسب الطبيعة

4-5 مؤشرات تحليل جدول حساب النتائج

1-4-5 النسب (المؤشرات) المالية المتعلقة بالقيمة المضافة:

- معدل الادمج: يقيس قدرة المؤسسة على انشاء الثروة انطلاقا من نتائج نشاطها المتمثل في رقم الاعمال المحقق

معدل(نسبة) الادمج = القيمة المضافة VA / رقم الاعمال خارج الرسم CA

وهذه النسبة تختلف من مؤسسة الى اخرى حسب نشاطها فهي تقترب من 1 في المؤسسات الخدمائية ، بينما في المؤسسات الصناعية تقترب من 0.5

توزع القيمة المضافة على مختلف العناصر المستفيدة (المستخدمين - الدولة - المؤسسة)

- القيمة المضافة المقدمة للمستخدمين = اعباء المستخدمين / القيمة المضافة
 - القيمة المضافة المقدمة للدولة = الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة / القيمة المضافة
 - القيمة المضافة المقدمة للمؤسسة = اجمالي فائض الاستغلال / القيمة المضافة
- كما يمكن حساب المؤشرات التالية
- مؤشر مردودية الافراد (العمال، المستخدمين) = رقم الاعمال خارج الرسم / اعباء المستخدمين
 - مؤشر انتاجية المستخدمين = القيمة المضافة / عدد الافراد

2-4-5) النسب المالية المتعلقة باجمالي فائض الاستغلال *EBE "excédent brute d'exploitation"*

يتم توزيعها على العناصر التالية :

- التثبيات = مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة / اجمالي فائض الاستغلال EBE
- مؤسسات القرض = اعباء المالية / اجمالي فائض الاستغلال EBE

3-4-5) مؤشرات تطور النشاط :

تطور النشاط يتم قياسه بمعدل تغير احد مؤشرات النشاط و يتم حساب التغير بين سنتين متتاليتين :

- نسبة (مؤشر) تغير رقم الاعمال (CA (chiffre d'affaire) عند حساب هذا المؤشر نستعمل دائما

رقم الاعمال خارج الرسم

$$\Delta CA = \frac{CA_n - CA_{n-1}}{CA_{n-1}}$$

- نسبة (مؤشر) تغير الانتاج (P) la production :

$$\Delta P = \frac{P_n - P_{n-1}}{P_{n-1}}$$

- نسبة (مؤشر) تغير القيمة المضافة (VA) la valeur ajoutée

$$\Delta VA = \frac{VA_n - VA_{n-1}}{VA_{n-1}}$$

- نسبة (مؤشر) تغير النتيجة (R) Résultat (R)

$$\Delta R = \frac{R_n - R_{n-1}}{R_{n-1}}$$

من اجل التحليل المالي يتم مقارنة النتائج بالسنوات السابقة

6) القدرة على التمويل الذاتي (CAF) *la capacité d'autofinancement*

6-1) تعريف القدرة على التمويل الذاتي :

نقصد بها مجموع الموارد الممكن تخصيصها لعملية التمويل باستعمال الموارد المالية الداخلية فقط من اجل التعرف على القدرة على التمويل الذاتي يجب التعرف على احتياجات المؤسسة و مصادر تمويلها حيث تتمثل الاحتياجات في :

- اقتناء تثبيات من اجل تجهيز المؤسسة او تطوير عملياتها او قدراتها الانتاجية
- تغطية الخسائر المحتملة
- تغطية احتياجات الاستغلال

اما بالنسبة لمصادر التمويل فهناك مصدرين :

- مصادر داخلية : وتتمثل الاموال التي توفرها المؤسسة من خلال امكانياتها الخاصة
 - مصادر خارجية : تتمثل في مساهمة الاطراف الخاجية في تمويل المؤسسة : كمساهمة الشركاء - الاقتراضات - الاعانات المتحصل عليها للاستثمار
- ### 6-2) طريقة حساب القدرة على التمويل الذاتي :

من اجل حساب القدرة على التمويل الذاتي نميز بين نوعين من الابعاء و نوعين من المنتوجات كما يوضحه الشكل التالي :

<u>المنتوجات المحصلة فعلا</u>	<u>الابعاء المدفوعة فعلا</u>
مثل المبيعات ، تقديم خدمات	مثل: اعباء المستخدمين ، الضرائب
<u>المنتوجات المحسوبة وغير المحصلة</u>	<u>الابعاء المحسوبة وغير المدفوعة</u>
مثل استرجاع خسائر القيمة	مثل الاهتلاكات ، خسائر القيمة

و بالتالي يمكن حساب القدرة على التمويل الذاتي بطريقتين انطلاقا من التدفقات الداخلة والخارجة فعليا او من التدفقات الداخلة والخارجة وهميا

بالنسبة للطريقة الاولى يتم الاعتماد في عملية الحساب على التدفقات الحقيقية و يكون الحساب انطلاقا من اجمالي فائض الاستغلال بالاعتماد على الجدول التالي :

الطريقة الاولى

المبالغ التي تطرح (-)	المبالغ التي تضاف (+)	البيان
		اجمالي فائض الاستغلال
	+	المنتجات العملياتية الاخرى ح/ 75 ماعدا ح/752
	+	المنتجات المالية ح/ 765 و ح/767
-		الاعباء العملياتية الاخرى ح/65 ماعدا الحساب 652
-		الاعباء المالية ح/66 ماعدا ح/ 665 و ح/667
-		الضرائب على النتائج ح/ 69
	(+) او (-)	القدرة على التمويل الذاتي CAF

ح/ 752 فوائض القيمة عن خروج التثبيبات المادية والمعنوية

ح/ 652 نواقص القيمة عن خروج التثبيبات المادية و المعنوية

ح/ 765 فارق اعادة التقييم عن الاصول المالية - فوائض القيمة

ح/ 665 فارق اعادة التقييم عن الاصول المالية - نواقص القيمة

ح/ 767 الارباح الصافية عن التنازل عن الاصول المالية

ح/ 667 الخسائر الصافية عن التنازل عن الاصول المالية

ملاحظة :

1- اجمالي فائض الاستغلال يسجل في الجدول حسب اشارته اذا كان موجب يضاف و اذا كان سالب

يسجل في خانة المبالغ المطروحة

2- القدرة على التمويل الذاتي اذا كانت سالبة فهذا يفسر بعدم القدرة على التمويل الذاتي وان

المؤسسة تلجا الى مصادر خارجية

بالنسبة للطريقة الثانية في حساب القدرة على التمويل الذاتي يتم الاعتماد على التدفقات الوهمية و يكون

انطلاقا من النتيجة الصافية للسنة المالية بالاعتماد على الجدول التالي :

الطريقة الثانية

البيان	المبالغ التي تضاف (+)	المبالغ التي تطرح (-)
النتيجة الصافية للسنة المالية	حالة ربح +	حالة خسارة -
ح/ 752 فوائض القيمة عن خروج التثبيبات المادية والمعنوية		-
ح/ 765 فارق اعادة التقييم عن الاصول المالية - فوائض القيمة		-
ح/ 767 الارباح الصافية عن التنازل عن الاصول المالية		-
ح/ 78 استرجاع خسائر القيمة		-
ح/ 652 نواقص القيمة عن خروج التثبيبات المادية و المعنوية	+	
ح/ 665 فارق اعادة التقييم عن الاصول المالية - نواقص القيمة	+	
ح/ 667 الخسائر الصافية عن التنازل عن الاصول المالية	+	

	+	ح/ 68 مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
	(+) او (-)	القدرة على التمويل الذاتي CAF

3-6 (AF) التمويل الذاتي *Autofinancement*

التمويل الذاتي هو الموارد الناتجة عن الاستغلال المخصصة للمؤسسة بعد توزيع الارباح على الشركاء (المساهمين)

التمويل الذاتي = القدرة على التمويل الذاتي - الارباح الموزعة

$$AF = CAF - BD \text{ (bénéfice distribué)}$$

الارباح الموزعة تخضع للقانون التاسيسي للشركة حيث يتم تحديد نسبة توزيع النتيجة على المساهمين اما حسب نسبة المساهمة في راس المال او بنسب متساوية

في حالة عدم توفر معلومات حول نسب توزيع الارباح يمكننا حسابها من خلال طرح نسبة الاحتياطات القانونية التي تمثل 5 % من النتيجة ربح وبالباقي يوزع على الشركاء

7) التحليل المالي لجدول تغيرات رؤوس الاموال

تعدد مصادر وطرق تغير الاموال الخاصة يوجب اعداد قائمة خاصة توضح مسببات هذا التغير ومصادره حيث عرف النظام المالي المحاسبي قائمة تغيرات الاموال الخاصة بانها " تشكل تحليلا للحركات التي اثرت في تشكيل رؤوس الاموال الخاصة للشركة خلال السنة المالية "

1-7) تعريف جدول تغيرات رؤوس الاموال الخاصة :

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي اثرت على تشكيل رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي :

- تغيير الطريقة المحاسبية
- تصحيح الأخطاء
- إعادة تقييم التثبيات، الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حساب النتائج
- الحصص المدفوعة
- زيادة رأس المال
- صافي نتيجة السنة المالية
- عمليات على راس المال
- توزيع النتيجة

حيث هناك قائمة خاصة بتغيرات رؤوس الاموال الخاصة وهي تضم ملخص لثلاث سنوات السنة الحالية والسنتين السابقتين بالإضافة الى ملحق يفسر الحركة على راس المال و مصدرها تكون في قائمة الملاحق اما بالنسبة لجدول تغيرات الخزينة هو كالتالي :

7-2 حالات رفع رؤوس الاموال الخاصة

قد يتفق الشركاء في ضوء توسيع الشركة في حجم نشاطها طلب جديد لموارد مالية دائمة وقد يرى الشركاء ان السياسة التمويلية السليمة تستدعي زيادة راس المال بدلا من اللجوء للاقتراضات البنكية .
قد يقوم كل شريك او بعض الشركاء فقط بتقديم هذه الزيادة في راس المال و تتم عملية رفع راس المال بعدة طرق منها:

➤زيادة راس المال بتقديم مساهمات جديدة:

المعالجة المحاسبية لرفع راس المال باصدار حصص جديدة تعالج بنفس قيد تاسيس الشركة في مرحلتين:

المرحلة الاولى : الوعد المساهمة

المرحلة الثانية : دفع المساهمات الجديدة

ح/م	ح/د	البيان	مبلغ/م	مبلغ/د
		حصص الشركاء ش 1	X	
		حصص الشركاء ش 2	X	
		حصص الشركاء ش n	X	
	1010	راس مال الشريك ش 1		X
	1011	راس مال الشريك ش 2		X
	101n	راس مال الشريك ش n		X
		(قيد الوعد)		
512		البنوك والحسابات الجارية	X	
	4560	حصص الشركاء ش 1		X
	4561	حصص الشركاء ش 2		X
	456n	حصص الشركاء ش n		X
		(قيد دفع المساهمات)		

رفع رأس المال بتحويل الحساب الجاري للشريك

قد يتفق الشركاء على رفع رأس المال عن طريق تحويل حصص الأرباح من الحساب الجاري للشريك إلى رأس المال وتعالج محاسبيا كالتالي :

م/ح	ح/د	البيان	مبلغ/م	مبلغ/د
4550		الحساب الجاري ش 1	X	
4551		الحساب الجاري ش 2	X	
455n		الحساب الجاري ش n	X	
	1010	رأس مال الشريك ش 1		X
	1011	رأس مال الشريك ش 2		X
	101n	رأس مال الشريك ش n		X
		(تحويل الحساب الجاري للشريك رأس ماله)		

رفع رأس المال بدمج الأرباح غير الموزعة :

في بعض الحالات يقرر الشركاء عدم توزيع النتيجة (ربح) وتحويلها إلى رؤوس الأموال الخاصة من أجل رفع حصص المساهمات ورأس مال الشركة حيث ترحل النتيجة غير الموزعة ح/ 124 إلى حساب مرحل من جديد ح/ 111 حيث يتم توزيع النتيجة غير الموزعة على رؤوس الأموال بنفس نسب توزيع الأرباح والخسائر ويكون التسجيل المحاسبي لرفع رأس المال كالتالي :

م/ح	ح/د	البيان	مبلغ/م	مبلغ/د
111		الترحيل من جديد	X	
	1010	رأس مال الشريك ش 1		X
	1011	رأس مال الشريك ش 2		X
	101n	رأس مال الشريك ش n		X
		(ادماج الأرباح غير الموزعة لرفع رأس مال الشركة)		

➤ رفع راس المال عن طريق ضم (دمج) جزء من الاحتياطات لراس المال :

في بعض الحالات يقرر الشركاء توزيع جزء من الاحتياطات الفائضة التي ليست بحاجة اليها وتحويلها الى رؤوس الاموال الخاصة من اجل رفع حصص المساهمات وراس مال الشركة حيث يتم توزيع الاحتياطات على الشركاء بنفس نسب توزيع الارباح والخسائر .

م/ح	ح/د	البيان	مبلغ/م	مبلغ/د
106		الاحتياطات	X	
	1010	راس مال الشريك ش1		X
	1011	راس مال الشريك ش2		X
	101n	راس مال الشريك ش n		X
		(ادماج الاحتياطات لرفع راس مال الشركة)		

➤ رفع راس المال باستعمال فارق اعادة التقدير

قد يتفق الشركاء على استعمال الزيادة الناتجة عن اعادة التقدير ح /105 لرفع راس مال الشركة حيث يتم توزيع فارق اعادة التقدير الموجب على الشركاء بنفس نسب توزيع الارباح والخسائر وتكون المعالجة المحاسبية كالتالي :

م/ح	ح/د	البيان	مبلغ/م	مبلغ/د
105		فارق اعادة التقدير	X	
	1010	راس مال الشريك ش1		X
	1011	راس مال الشريك ش2		X
	101n	راس مال الشريك ش n		X
		(ادماج فارق اعادة التقدير لرفع راس مال الشركة)		

3-7) حالات خفض رؤوس الاموال الخاصة

قد تقرر الشركة خفض رأس مالها بهدف تغطية الخسائر المحققة او المتراكمة لعدة سنوات او وجود رؤوس اموال معطلة غير مستثمرة في نشاط المؤسسة وبالتالي يوجد عدة اشكال لخفض رأس المال منها :

➤ خفض رأس المال بالتنازل عن جزء من رأس المال :

نجد هذه الحالة في الشركات التي تتميز برأس مال كبير ونشاط محدود اي وجود رؤوس اموال معطلة وغير مستغلة وبالتالي يقرر الشركاء تقاسم رؤوس الاموال الفائضة عن نشاطها

م/ح	ح/د	البيان	مبلغ/م	مبلغ/د
1010		رأس مال الشريك ش 1	X	
1011		رأس مال الشريك ش 2	X	
101n		رأس مال الشريك ش n	X	
	45504551	الحساب الجاري ش 1		X
	455n	الحساب الجاري		X
		ش 2		X
		الحساب الجاري		
		ش n		
		(توزيع جزء من رأس مال الشركة)		
45504551		الحساب الجاري ش 1	X	
455n		الحساب الجاري ش 2	X	
		الحساب الجاري ش n	X	
	512	البنوك والحسابات الجارية		X
		(دفع رؤوس الاموال الموزعة)		

➤ خفض رأس المال بترصيد الحساب الجاري للمدين للشريك

قد يتفق الشركاء على خفض رأس المال عن طريق ترصيد حصص الخسائر الموزعة بتحويل هذه الخسائر من الحساب الجاري للشريك الى رأس المال وتعالج محاسبيا كالتالي :

م/ح	ح/د	البيان	مبلغ/م	مبلغ/د
1010		رأس مال الشريك ش 1	X	
1011		رأس مال الشريك ش 2	X	
101n		رأس مال الشريك ش n	X	
	45504551	الحساب الجاري ش 1		X
	455n	الحساب الجاري ش 2		X
		الحساب الجاري ش n		X
		(ترصيد الحسابات الجارية للشركاء)		

➤ خفض رأس المال بدمج الخسائر غير الموزعة :

في بعض الحالات يقرر الشركاء عدم توزيع النتيجة (خسارة) وتحويلها الى رؤوس الاموال الخاصة من اجل خفض حصص المساهمات ورأس مال الشركة حيث ترحل النتيجة (خسارة) غير الموزعة ح/ 129 الى حساب مرحل من جديد ح/ 119 حيث يتم توزيع النتيجة غير الموزعة على رؤوس الاموال نفس نسب توزيع الارباح والخسائر ويكون التسجيل المحاسبي لخفض رأس المال كالتالي :

م/ح	ح/د	البيان	مبلغ/م	مبلغ/د
1010		رأس مال الشريك ش 1	X	
1011		رأس مال الشريك ش 2	X	
101n		رأس مال الشريك ش n	X	
	119	الترحيل من جديد (خسارة) (ادماج الخسائر غير الموزعة لخفض رأس مال الشركة)		X

➤ خفض رأس المال باستعمال فارق اعادة التقدير

قد يتفق الشركاء على استعمال الخسارة الناتجة عن اعادة التقدير ح /105 لخفض رأس مال الشركة حيث يتم توزيع فارق اعادة التقدير السلبي على الشركاء بنفس نسب توزيع الارباح والخسائر وتكون المعالجة المحاسبية كالتالي :

م/ح	ح/د	البيان	مبلغ/م	مبلغ/د
1010		رأس مال الشريك ش 1	X	
1011		رأس مال الشريك ش 2	X	
101n		رأس مال الشريك ش n	X	
	105	فارق اعادة التقدير (ادماج فارق اعادة التقدير لخفض رأس مال الشركة)		X

ملاحظة :

بعد اعداد جدول تغيرات رؤوس الاموال يجب اعادة التحليل المالي لرأس المال العامل واحتياجات راي المال العامل على اعتبار التغيرات الخاصة في الموارد الدائمة بسبب تغير حجم رؤوس الاموال الخاصة سواءا بالزيادة او النقصان

8) التحليل المالي لجدول تدفقات الخزينة :

8-1) تعريف جدول تدفقات الخزينة

الهدف من جدول تدفقات الخزينة هو اعطاء مستعملي القوائم "الكشوف" المالية اساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الاموال والمعلومات بشأن استخدام هذه التدفقات المالية أي جدول تدفقات الخزينة يقدم مداخل و مخارج الموجودات المالية الحاصلة اثناء السنة المالية حسب مصدرها .

هناك العديد من النماذج لجدول تدفقات الخزينة الصادرة عن هيئات مالية وجامعات ومعاهد مختصة و فرق بحث ومحللين ماليين وغيرها ، ولكل نموذج خصوصيته في التحليل تتناسب مع كل حالة، ولقد حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي و المالي الجديد طريقتين في عرض جدول تدفقات الخزينة :

- الطريقة المباشرة .

- الطريقة غير المباشرة .

وهذا التحديد مرتبط خاصة بالتدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال أو التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار و لا بالتمويل).

8-2) جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة :

إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري تركز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول و خروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن ،الموردين ،الضرائب ...) قصد الحصول على تدفق للخزينة صافي، ثم تقريب و مقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية.

و الجدول الآتي يوضح جدول تدفقات الخزينة حسب هذه الطريقة يحتوي جدول تدفقات الخزينة بحسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات :

أ- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال

(أنشطة العمليات العادية التي ينشأ منها منتجات المؤسسة و غيرها من الأنشطة غير مرتبطة بالاستثمار و التمويل) و تحدد كما يلي :

التحصيلات المقبوضة من الزبائن.

- المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين.

- الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة.

- الضرائب عن النتائج المدفوعة .

+ /- تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الآتي :

التحصيلات المقبوضة من الزبائن و تحسب كمايلي :

حساب (70) المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة ،الخدمات المقدمة و المنتجات الملحقة ماعدا حساب (709) التخفيضات والتزيلات و الحسومات الممنوحة + الرسم على القيمة المضافة على المبيعات - التغيير في رصيد حساب (41) الزبائن و الحسابات الملحقة(رصيد آخر مدة - رصيد أول مدة) + حساب (74) إعانات الاستغلال + حساب (757) المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير + حساب (758) المنتجات الاخرى للتسيير الجاري + التغيير في حساب (487) المنتجات المسجلة مسبقا .

المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين و تحسب كمايلي :

حساب (60) المشتريات المستهلكة ماعدا حساب(609) التخفيضات و التزيلات المتحصل عليها من المشتريات + الرسم على القيمة المضافة على المشتريات + حساب(61) الخدمات الخارجية + حساب (62) الخدمات الخارجية الأخرى + الرسم على القيمة المضافة للخدمات الخارجية و الخارجية الأخرى - التغيير في رصيد حساب(401) المورد و المخزونات و الخدمات - التغيير في رصيد حساب(467) الحسابات الاخرى الدائنة أو المدينة + حساب (63) أعباء المستخدمين - التغيير في حساب(42) المستخدمون و الحسابات الملحقة - التغيير في حساب(43) الهيئات الاجتماعية و الحسابات الملحقة. وهناك مبالغ مدفوعة لمتعاملين آخرين وهي معنية بهذا العنصر و تحدد على النحو الآتي :حساب(64) الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة + حساب(65) الأعباء العملية الأخرى - التغيير في رصيد حساب (445) الدولة ،الضرائب على رقم الأعمال - التغيير في رصيد حساب (486) الأعباء المسجلة مسبقا.

فوائد و مصاريف مالية أخرى مدفوعة تتمثل في حساب(66) الأعباء المالية.

الضرائب على النتائج المدفوعة و تحسب كمايلي : حساب(695) الضرائب على الارباح المبنية على نتائج الانشطة العادية - التغيير في رصيد حساب (444) الدولة و الضرائب على النتائج.

تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية : تتحدد بالفرق بين حساب(77) منتجات العناصر غير

العادية و حساب (67) أعباء العناصر غير العادية .

ب . تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار و

تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل) و تحدد كما يلي :

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية.

+ التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية.

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية.

+ التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية.

+ الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال.

+ الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار على النحو الآتي :

تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية و تحسب حسب العلاقة الآتية :التغير في القيم الثابتة المادية و

المعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.

التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية و تتمثل في سعر التنازل عن القيم

الثابتة المادية و المعنوية.

تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية و تحسب حسب العلاقة الآتية :التغير في القيم الثابتة المالية + القيمة

المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.

التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية و تتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.

الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال و تتمثل في حساب (76) المنتوجات المالية.

ج . تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل

(أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض)، و تحدد كما يلي :

+ التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم.

- الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.

+ التحصيلات المتأتية من القروض.

- تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل على النحو الآتي :

التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم :

تتمثل في التغيير في حساب (101) رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال

الاستغلال + التغيير في حساب (103) العلاوات المرتبطة برأس المال الشركة

الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها:

وتتمثل في حساب (12) نتيجة السنة المالية السابقة - الغير في حساب (106) الاحتياطات.

التحصيلات المتأتية من القروض:

وتتمثل في التغيير في حساب (16) الاقتراضات و الديون المماثلة + تسديدات القروض في السنة المالية.

تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة:

وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية (التحصيلات المتأتية من القروض) - التغيير

في حساب (16) الاقتراضات و الديون المماثلة.

أما تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيوليات و شبه السيوليات فتمثل في تأثيرات تغير سعر الصرف

على الأموال في الصندوق و الوداع والالتزامات ذات الأجل القصير (التوظيفات ذات الأجل القصير و بالغة

السيولة) سهلة التحول إلى سيولة.

جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من إلى

السنة المالية ن _ 1	السنة المالية ن	ملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال
			تحصيلات المقبوضة من الزبائن
			المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين
			الفوائد و المصايف المالية الأخرى المدفوعة
			الضرائب على النتائج المدفوعة
			تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)
			تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
			تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية
			التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية
			تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية
			التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية
			الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية
			الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم
			حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
			التحصيلات المتأتية من القروض

			تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيوليات وشبه السيوليات
			تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

3-8) جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة :

إن الطريقة غير المباشرة في تقديم جدول تدفقات الخزينة المحدد من المشرع الجزائري تركز على تصحيح وتسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان :

_ أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...)
_ التفاوتات أو التسويات (الضرائب مؤجلة)

_ التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

إن هذا النموذج لجدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة متبني من قبل مجلس الخبراء المحاسبين الفرنسي، و الهدف منه هو تمثيل إيرادات و نفقات المؤسسة لدورة معينة و ذلك بتقسيمها حسب الوظائف الرئيسية الثلاثة لنشاط الى كل من الاستغلال، الاستثمار و التمويل بحيث نجد حسب هذا التقسيم مايلي :

_ تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال
_ تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستثمار
_ تدفقات الخزينة المتولدة عن التمويل.

الاختلاف الموجود بين الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة ناجم عن كيفية تقديم تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار و لا بالتمويل).

فكما ذكرنا سابقا فالطريقة المباشرة توضح التدفقات المالية في شكل عناصر رئيسية لدخول و خروج السيولة الإجمالية للزبائن و الموردين والضرائب و غيرها من العناصر المعنية بتدفقات الخزينة المرتبطة بنشاطات الاستغلال قصد إبراز التدفق المالي الصافي، بينما الطريقة غير المباشرة تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة كإهلاكات التي لايرافقها تدفق نقدي حقيقي خارجي و الزبائن و الموردين التي بعد فترة معينة تتحول إلى تدفق نقدي داخلي أو خارجي أو العناصر التي ليس لها علاقة بأنشطة الاستغلال كفائض أو عجز التنازل عن الاستثمارات. وتبقى باقي التدفقات الأخرى و المتمثلة في تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل تعرض كلا على حدى و بنفس الطريقة المباشرة و على هذا الأساس سنقوم بعرض كيفية حساب تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستغلال حسب الطريقة غير المباشرة فقط باعتبار النوعيين الآخرين تم عرضهم .

تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال وتحدد كمايلي:

صافي نتيجة السنة المالية

+ الاهتلاكات و المؤونات.

-/+ تغير الضرائب المؤجلة.

-/+ تغير المخزونات.

-/+ تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى.

-/+ تغير الموردين و الديون الأخرى.

-/+ نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الآتي :

الاهتلاكات و المؤونات

وتتمثل في حساب (68) المخصصات للاهتلاكات و المؤونات وخسائر القيمة .

تغير الضرائب المؤجلة

وتتمثل في التغير في حساب (442) الدولة، الضرائب و الرسوم القابلة للتحويل من أطراف أخرى. **تغير**

المخزونات

ويتمثل في تغير حسابات المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ ناقص التغير في حساب (39) خسائر القيمة عن المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ.

تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى

ويتمثل في التغير في حساب (41) الزبائن والحسابات الملحقه و حساب (42) المستخدمين و الحسابات الملحقه و حساب (43) الهيئات الاجتماعية و الحسابات الملحقه بالقيم الإجمالية ناقص التغير في حساب (49) خسائر القيمة عن حسابات الغير.

تغير الموردين و الديون الأخرى

ويتمثل في التغير في حساب (40) الموردين و الحسابات الملحقه.

نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب

ويتمثل في سعر التنازل ناقص القيمة المتبقية للاستثمارات المتنازل عنها، فإذا كان فائض يطرح أما إذا كان عجز فيضاف للحصول على تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال.

أما فيما يخص التدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار و تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل فتحسب بنفس الطريقة المباشرة لإعداد جدول تدفقات الخزينة.

جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من إلى

السنة المالية ن _ 1	السنة المالية ن	ملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال
			صافي نتيجة السنة المالية
			تصحيات (تسويات) ل:
			الاهتلاكات و المؤونات
			تغير الضرائب المؤجلة
			تغير المخزونات
			تغير الزبائن و حسابات الحقوق الأخرى
			تغير الموردين و الديون الأخرى
			نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار
			تسديدات لحيازة قيم ثابتة
			التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة
			تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع) (1)
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل
			الحصص المدفوعة للمساهمين
			زيادة رأس المال النقدي
			إصدار قروض
			تسديد قروض

			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تأثير تغيرات سعر العملات الاجنبية (1)
			تغير الخزينة خلال الفترة

4-8 مؤشرات التحليل المالي لجدول تدفقات الخزينة:

من اهم النسب (المؤشرات) التي يمكن اشتقاقها من جدول تدفقات الخزينة وتوزع الى ثلاث مجموعات المجموعة الاولى وهي تمثل مؤشرات تقييم جودة الارباح والمجموعة الثانية وتضم مؤشرات تقييم السيولة و المجموعة الثالثة وهي مؤشرات سياسات التمويل

1-4-8 مؤشرات تقييم جودة الارباح: وتضم المؤشرات التالية:

✓ نسبة (مؤشر) كفاية التدفقات النقدية : ويعب هذا المؤشر على مدى قدرة المؤسسة على توفير ما يكفي من التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية الاحتياجات النقدية الرئيسية

مؤشر كفاية التدفقات النقدية = التدفقات الداخلة من الانشطة التشغيلية / الخصوم المتداولة

✓ مؤشر النقدية التشغيلية : ويسمى ايضا بعائد التدفق النقدي وتوضح هذه النسبة مدى قدرة ارباح الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي النقدي التشغيلي / النتيجة الصافية

✓ مؤشر تدفق النشاط التشغيلي : يوضح مدى قدرة النشاطات التشغيلية على توليد الارباح

مؤشر تدفق النشاط التشغيلي = صافي التدفق التشغيلي / رقم الاعمال

8-4-2 مؤشرات تقييم السيولة : وتضم المؤشرات التالية:

✓ مؤشر تغطية النقدية : ويساعد هذا المؤشر على معرفة مشكلات السيولة

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية / إجمالي التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

✓ مؤشر تسديد فوائد الديون : وهو مؤشر يقيس التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية المستعملة في

تسديد فوائد القروض بدلا من توسيع نشاطها

مؤشر تسديد فوائد الديون = فوائد الديون / صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي

8-4-3 مؤشرات سياسات التمويل: وتضم المؤشرات التالية :

✓ مؤشر توزيع النقدية : يوفر معلومات عن السياسة التي تتبعها ادارة الشركة في توزيع الارباح ومدى

استقرارها

مؤشر توزيع النقدية= التوزيعات النقدية على المساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

✓ مؤشر المرونة : يوضح قدرة المؤسسة على تعديل اوضاعها في فترات التعثر المالي وقدرتها على

مواجهة الاحتياجات والفرص غير المتوقعة

مؤشر المرونة = صافي التدفقات النقدية / الديون الاجمالية

9- اثر الرافعة المالية: *effet de levier financier*

الهدف الأساسي الذي تسعى الى تحقيقه أي مؤسسة اقتصادية هو الاستمرارية والبقاء في السوق، سواء كانت عمومية او خاصة، كبيرة، متوسطة أو صغيرة، ولبلوغ هذه الغاية تقوم بمجموعة من الإجراءات باستعمال العديد من الوسائل، ومن بين هذه الوسائل تحديد كيفية اختيار طرق التمويل المناسبة وتحديد البديل الاحسن للتمويل، اي المقارنة بين البديل من خلال العائد، التكلفة، والمخاطر الناتجة عنه. لذلك يعتبر مسألة اختيار مصدر التمويل من اصعب المسائل التي تواجه المسير المالي لان من واجبه توفير الموارد المالية لتمويل احتياجات المؤسسة دون ان يؤثر ذلك على استقرار المؤسسة ، مع ضرورة الاهتمام بكيفية الحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة وتجنب أكبر قدر ممكن من الاخطار. وعليه على المسير عند تحديده لأي سياسة مالية اواتخاذ أي قرار ان يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المتغيرات تحدد التحكم في عملية الرفع المالي، فالمؤسسات تبحث من خلاله الى تحقيق نسبة عالية من مردودية راس المال بأقل مخاطرة، فتجد المؤسسة نفسها امام خيارين للتمويل، التمويل الداخلي " الذاتي " ، او التمويل الخارجي.

9-1 مفهوم المردودية وانواعها :

تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها ويتم قياسها بتلك النسب التي تقيس نتيجة أعمال المؤسسة وكفاءة القرارات المالية المتخذة وقدرتها على تحقيق الربح من خلال كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة، تهتم بها كذلك البنوك كضمان على قدرة المؤسسة في تسديد الالتزامات و الديون في تاريخ وتتنقسم المردودية إلى ثلاث انواع : المردودية الاقتصادية – المردودية المالية – المردودية التجارية ، ولكن سنركز على نوعين لحساب اثر الرافعة المالية وهما :

9-1-1 المردودية الاقتصادية:

تهتم هذه النسبة بالنشاط الرئيسي حيث تقيس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق المردودية الاقتصادية من خلال توظيف اصولها الطويلة والقصيرة الاجل اي مدى قدرة المؤسسة على تحويل اصولها الى سيولة مالية ، وتحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة عادية من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية.

تعرف المردودية بشكل عام على أنها ذلك الإرتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها، حيث تحدد مدى مساهمة راسمال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.

كما تعرف المردودية الاقتصادية بأنها المردودية المحاسبية للأدوات الصناعية فهي تقيس فعالية الأصول الاقتصادية من خلال النتائج المحققة وبشكل مستقل عن سياسة التمويل (نمط التمويل) وبالتالي تعبر عن الأداء الصناعي والتجاري للمؤسسة

2-1-9) المردودية المالية:

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية حيث نأخذ النتيجة الصافية من الميزانية أو حسابات النتائج والأموال الخاصة (أموال جماعية) من الميزانية. وتسمى كذلك بالعائد على الأموال الخاصة أو على حقوق الملكية، هذه النسبة تهم بالدرجة الأولى المساهمين والمستثمرين إضافة إلى المسيرين، تعتبر كمؤشر على قدرة المؤسسة على مكافأة المساهمين وزيادة حصتهم الصافية الناتجة عن أنشطتها العادية، على شكل أرباح موزعة، أو تخصيص في الإحتياجات من شأنه رفع القيمة الجوهرية للأسهم التي يحملونها بهدف إرضاء المساهم أو المستثمر، يجب أن تكون المردودية المالية مرتفعة لدى المؤسسة لكي يقبل المستثمر بوضع مدخراته لدى المؤسسة.

يوجد ترابط وتناسق واضح بين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية، فالمردودية المالية ناتجة عن المردودية الاقتصادية

2-9) مفهوم اثر الرافعة المالية:

نقصد باثر الرافعة المالية الانحراف الموجود بين المردودية الاقتصادية ومعدل الفائدة للديون المالية، فالموارد المالية المستثمرة لتغطية الاستخدامات تولد مردودية اقتصادية فاذا كانت الفائدة اقل من المردودية الاقتصادية فالرافعة المالية تكون موجبة

اي ان الرافعة المالية تقيس الاثر الايجابي لمديونية المؤسسة على المردوديتها المالية حيث تستطيع تحسين مردوديتها المالية باستعمال الديون المالية بشرط ان يكون معدل تكلفة الديون اقل من مردوديتها الاقتصادية وهذا يعني انه ينبغي الافراط في الاستدانة نظرا للتكلفة التي تتحملها المؤسسة والمخاطر الي تتعرض لها وعلية فان هناك حد لا ينبغي تجاوزه .

3-9) طريقة حساب وتحليل اثر الرافعة المالية

من خلال جدول النتائج حسب الطبيعة يمكن حساب نسبة المردودية بالعلاقات التالية :

المردودية الاقتصادية (**la rentabilité économique**) = نتيجة الاستغلال / مجموع الاصول

نرمز للمردودية الاقتصادية **la rentabilité économique** بالرمز **Re**

نرمز لنتيجة الاستغلال **résultat d'exploitation** بالرمز **Rexp**

نرمز لمجموع الاصول (**Actifs**) بالرمز ΣA

وبالتالي المردودية الاقتصادية تساوي:

$$Re = \frac{Rexp}{\Sigma A}$$

المردودية المالية **la rentabilité financière** = النتيجة الصافية / رؤوس الاموال الخاصة

$$Rf = \frac{RN}{CP}$$

تمثل هذه النسبة مردودية رؤوس الأموال أي كم سيحقق كل مبلغ مستثمر من رأس مال المؤسسة من نتيجة صافية ، فكلما كانت هذه النسبة عالية كلما زادت أهمية وجاذبية المؤسسة.

نرمز للمردودية المالية **la rentabilité financière** بالرمز **Rf**

نرمز لرؤوس الاموال الخاصة **les capitaux propres** بالرمز **CP**

نرمز للنتيجة الصافية **résultat net** بالرمز **RN**

وبالتالي المردودية المالية تساوي

$$Rf = \frac{RN}{CP}$$

لحساب اثر الرافعة المالية نستعمل قانون المردودية الاقتصادية وقانون المردودية المالية على اعتبار ان المردودية الاقتصادية هي التي تولد المردودية المالية فاطر الرافعة المالية يقيس الاثر الايجابي او السلبي لديون المؤسسة ويمكن ان نبرهن ذلك كالتالي :

حيث نرمز الى ديون المؤسسة (Dettes) بالرمز D

الاعباء المالية les frais financiers بالرمز FF

حيث الاعباء المالية FF = الديون المالية x (D) معدل الفائدة (i)

$$FF = D \cdot i$$

حيث i هي معدل الفائدة le taux d'intérêt

ونرمز لمجموع الخصوم le passif بالرمز $\sum P$ ويساوي مجموع رؤوس الاموال الخاصة (CP) +مجموع الديون (D)

رؤوس الاموال الخاصة CP	مجموع الاصول $\sum A$
الديون D	

نرمز لمعدل الضريبة le taux d'impôts بالرمز T ونقصد بها الضريبة المطبقة على النتيجة قبل الضرائب في جدول النتائج

بالرجوع الى قانون المردودية الاقتصادية الذي يساوي

$$Re = \frac{R_{exp}}{\sum A}$$

$$R_{exp} = Re \cdot \sum A \dots \dots \dots (1)$$

حيث نتيجة الصافية RN = نتيجة الاستغلال Rexp - الاعباء المالية FF - ضريبة على النتيجة T

حيث الضريبة على النتيجة تحسب من (نتيجة الاستغلال R_{exp} - الاعباء المالية FF)

وبالتالي يصبح القانون

$$(2) \dots \dots \dots RN = (R_{exp} - FF)(1 - T)$$

بتعويض المعادلة (1) في المعادلة (2) تصبح المعادلة كالتالي :

$$RN = [(Re. \sum A) - FF](1 - T) \dots \dots \dots (3)$$

مجموع الاصول $\sum A$ يساوي مجموع الخصوم $\sum P$

حيث مجموع الخصوم $\sum P =$ رؤوس الاموال الخاصة CP + مجموع الديون D

$$\sum P = CP + D$$

وبالتعويض في المعادلة رقم (3)

$$RN = [(Re. \sum P) - FF](1 - T)$$

$$RN = [Re. (CP + D) - FF](1 - T)$$

بعد عملية النشر وتعويض الاعباء المالية FF التي تحسب بالقانون التالي كما شرحنا سابقا $FF = D.i$

$$RN = [Re. CP + Re. D) - (D. i)](1 - T)$$

يمكن استخراج الديون D كعامل مشترك تصبح المعادلة كالتالي

$$RN = [Re. CP + D. (Re - i)](1 - T)$$

وبتعويض هذه المعادلة في قانون المردودية المالية نجد :

$$Rf = \frac{RN}{CP} = \frac{[Re. CP + D. (Re - i)](1 - T)}{CP}$$

يمكن اختزال رؤوس الاموال الخاصة CP من المعادلة و تصبح كالتالي

$$Rf = [Re + (Re - i) \cdot \frac{D}{CP}](1 - T)$$

وبالتالي اثر الرافعة المالية يساوي الانحراف الموجود بين المردودية الاقتصادية RE ومعدل الفائدة للديون

المالية i الذي يؤثر على المردودية المالية Rf

اي اثر الرافعة المالية يتمثل في العلاقة (Re-i) ويمكن ان نميز ثلاث حالات التالية:

1- اذا كانت $(Re-i) > 0$ فهذا يعني ان اثر الرافعة المالية موجب اي كلما ارتفعت نسبة الاستدانة كلما

ارتفعت المردودية المالية للمساهمين

2- اذا كانت $(Re-i) < 0$ فهذا يعني ان اثر الرافعة المالية سالب اي كلما ارتفعت نسبة الاستدانة كلما

انخفضت المردودية المالية للمساهمين

3- اذا كانت $(Re-i) = 0$ فهذا يعني انعدام اثر الرافعة المالية اي عدم وجود اي اثر ايجابي او سلبي

اي ان المردودية المالية مستقلة عن الهيكل المالي للمؤسسة (الديون المالية)

ملاحظة : تسمى العلاقة $\frac{D}{CP}$ الموجودة في المعادلة السابقة بذراع الرافعة المالية (bras de

levier) وهي ما تعرف بنسبة المديونية فالتحليل المالي يشترط ان تكون الديون المالية اقل من 30

% من مجموع رؤوس الاموال ولا يجب ان تفوق 50 % من رؤوس الاموال اي عندما تفوق الديون

المالية نصف نسبة رؤوس الاموال فهناك خطر مالي على المؤسسة .

10) تمارين مع الحلول

التمرين الاول: اليك ميزان المراجعة بعد الجرد الخاص بالمؤسسة الصناعية (X) خلال السنة N:

ر.ح	البيان	المدين	الدائن
101	راس المال		3.300.000
106	الاحتياطات		200.000
151	مؤونة الاخطار		170.000
164	اقتراضات لدى مؤسسات القرض		420.000
204	برمجيات معلوماتية	680.000	
211	اراضي	1.100.000	
213	مباني	800.000	
215	المنشآت التقنية والمعدات الصناعية	1.200.000	
2182	معدات النقل	730.000	
2804	اهتلاك برمجيات معلوماتية		200.000
2813	اهتلاك المباني		70.000
2815	اهتلاك المنشآت التقنية والمعدات الصناعية		550.000
2818	اهتلاك معدات النقل		350.000
31	مواد اولية	130.000	
355	منتجات تامة الصنع	260.000	
358	المنتجات المتبقية(النفايات)	100.000	
391	خسائر القيمة عن المواد الاولية		23.000
3955	خسائر القيمة عن المنتجات المصنعة		30.000
401	موردو المخزونات	150.000	
404	موردو التثبيتات	400.000	
408	موردو الفواتير التي لم تصل لاصحابها		36.000

	45.000	الموردين - المدينون	409
	120.000	الزبائن	411
	100.000	الزبائن المشكوك فيهم	416
90.000		الزبائن - الدائنون	419
	25.000	TVA قابلة للاسترجاع	4456
38.000		TVA محصلة	4457
	30.000	الاعباء المقيدة سلفا	486
18.000		خسائر القيمة عن حسابات الزبائن	491
	800.000	البنوك والحسابات الجارية	512
	150.000	الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية	515
	170.000	الصندوق	53
80.000		المساهمات البنكية	519
	1.900.000	حسابات الاعباء	6XX
2.115.000		حسابات الايرادات	7XX
8.240.000	8.240.000	المجموع	

المطلوب :

- اعداد الميزانية المالية الختامية
- اعداد الميزانية الوظيفية
- حلل الميزانية الوظيفية على اساس راس المال العامل واحتياجات راس المال العامل ثم استنتج حالة الخزينة
- اذا علمت ان المبيعات السنوية خارج الرسم تساوي 500.000 دج ومعدل الرسم على القيمة المضافة هو 19% حدد معدل دوران الزبائن .
- احسب نسبة الاستقلالية المالية الخاصة ونسبة السيولة الجاهزة
- حلل المؤشرات المالية السابقة .

حل التمرين :

الميزانية المالية والمحاسبية "الختامية" N /12/31 :

الخصوم			الاصول				
المبالغ	اسم الحساب	رقم الحساب	المبالغ الصافية	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	المبالغ الاجمالية	اسم الحساب	رقم الحساب
	<u>رؤوس الاموال الخاصة</u>					<u>الاصول غير الجارية</u>	
3.300.000	راس المال الصادر	101	480.000	200.000	680.000	برمجيات معلوماتية	204
200.000	الاحتياطات	106	1.100.000	/	1.100.000	اراضي	211
255.000	النتيجة المالية	124	730.000	70.000	800.000	مباني	213
	<u>خصوم غير جارية</u>		650.000	550.000	1.200.000	المنشآت التقنية والمعدات الصناعية	215
170.000	مؤونة الاخطار	151	380.000	350.000	730.000	معدات النقل	2182
420.000	اقتراضات لدى مؤسسات القرض	164				<u>الاصول الجارية</u>	
	<u>خصوم جارية</u>		107.000	23.000	130.000	مواد اولية	31
150.000	موردو المخزونات	401	230.000	30.000	260.000	منتجات تامة الصنع	355
400.000	موردو التثبيات	404	100.000	/	100.000	المنتجات المتبقية(النفايات)	358
36.000	موردو الفواتير التي لم تصل لاصحابها	408	45.000	/	45.000	الموردن - المدينون	409
90.000	الزبائن - الدائون	419	120.000	/	120.000	الزبائن	411
38.000	TVA محصلة	4457	22.000	18.000	40.000	الزبائن المشكوك فيهم	416
80.000	المساهمات البنكية	519	25.000	/	25.000	قابلة للاسترجاع TVA	4456
			30.000	/	30.000	الاعباء المقيدة سلفا	486

			800.000	/	800.000	البنوك والحسابات الجارية	512
			150.000	/	150.000	الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية	515
			170.000	/	170.000	الصندوق	53
5.139.000			5.139.000		6.380.000	المجموع	

2- الميزانية الوظيفية

الخصوم (الموارد)		الاصول (الاستخدامات)	
المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
5.586.000	<u>الموارد الدائمة</u>	4.510.000	<u>الاستخدامات الدائمة</u>
3.755.000	- الاموال (الموارد) الخاصة		
590.000	- الديون المالية		
794.000	<u>الموارد المتداولة</u>	1.870.000	<u>الاستخدامات المتداولة</u>
314.000	- الموارد المتداولة للاستغلال	720.000	- الاستخدامات المتداولة للاستغلال
400.000	- الموارد المتداولة خارج الاستغلال	30.000	- الاستخدامات المتداولة خارج الاستغلال
80.000	- الخزينة	1.120.000	- الخزينة
6.380.000	المجموع	6.380.000	المجموع

3- تحليل مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية:

راس المال العامل FRNG

$$FRNG = RD - ED$$

$$= 5.586.000 - 4.510.000 = 1.076.000 > 0$$

$$\text{او } FRNG = EC - RC$$

$$= 1.870.000 - 794.000 = 1.076.000 > 0$$

التحليل : نلاحظ من خلال النتيجة ان راس المال العامل اكبر من الصفر وهذا يعني ام الموارد الدائمة غطت الاستخدامات الدائمة مع وجود فائض مالي اعلى الميزانية يقدر ب 1.076.000

احتياجات راس المال العامل: BFR

$$\text{BFR}=(\text{EC}-\text{TA})-(\text{RC}-\text{TP})$$

$$=(1.870.000-1.120.000)-(794.000-80.000)$$

$$=750.000-714.000=36.000>0$$

$$\text{BFR}=(\text{ECexp}+\text{EChexp})-(\text{RCexp}+\text{RChexp}) \text{ او}$$

$$=(720.000+ 30.000)-(314.000+ 400.000)$$

$$=750.000-714.000=36.000>0$$

التحليل: من خلال النتائج السابقة يظهر ان احتياجات راس المال العامل اكبر من الصفر وهذا يعني وجود الموارد المتداولة لم تغطي الاستخدامات المتداولة وهذا يفسر بوجود عجز مالي اسفل الميزانية يقدر بقيمة 36.000 سيتم تغطيته بفائض راس المال العامل

T الخزينة

$$\text{T}=\text{TA}-\text{TP}$$

$$= 1.120.000-80.000= 1.040.000>0$$

$$\text{T}=\text{FRNG}-\text{BFR}$$

$$=1.076.000-36.000=1.040.000>0$$

التحليل: نلاحظ ان قيمة الخزينة موجبة وهذا يعني توفر سيولة مالية في خزينة المؤسسة اي ان راس المال العامل غطى احتياجات راس المال العامل وبقي فائض مالي بقيمة 1.040.000 وضع في الخزينة

معدل دوران الزبائن :

قيمة المبيعات خارج الرسم HT 500.000

قيمة المبيعات بكل الرسوم TTC = $1.19 \times 500.000 = 595.000$

$$\frac{\text{الزبائن + اوراق القبض} * 360}{\text{المبيعات السنوية TTC}} = \text{معدل دوران الزبائن}$$

$$\frac{360 \times 180.000}{595.000} = 108 \text{ يوم}$$

الاستقلالية المالية في التمويل الدائم

$$\frac{\text{الموارد الخاصة}}{\text{الموارد الدائمة}} = \text{مؤشر الاستقلالية التمويل الدائم}$$

$$\frac{3.755.000}{5.586.000} = 0,67 > 0,5$$

التحليل : قيمة المؤشر تساوي 0.67 وهي اكبر من النصف وهذا يفسر بوجود استقلالية مالية لان المؤسسة تعتمد في تمويل استثمارات على اموالها الخاصة بقيمة 67 %

السيولة الجاهزة

$$\frac{\text{القيم الجاهزة (النقدية)}}{\text{الخصوم الجارية}} = \text{la liquidité immédiate مؤشر السيولة الجاهزة}$$

$$\frac{1.120.00}{794.000} = 1,41 > 1$$

التحليل: نلاحظ ان قيمة المؤشر تساوي 1,41 وهي اكبر من الواحد وهذا يفسر بوجود فائض مالي غير مستغل في الخزينة "سيولة مجمدة" يجب على المؤسسة اعادة النظر في قراراتها المالية لاستغلال هذه السيولة.

تمرين 02

اليك الميزانية المالية التي حققتها احدى المؤسسات خلال السنة 2019 (الوحدة: الف دينار)

الخصوم N		الإصول N			
المبلغ الصافي	البيان	المبلغ الصافي	الاهتلاكات والمؤونات	المبلغ الاجمالي	
1800	رؤوس الاموال الخاصة			515	برمجيات معلوماتية
950	الاحتياطات			4090	المنشات التقنية
15	مرحل من جديد			1035	الاراضي
	النتيجة المالية			100	التثبيات المالية
330	مؤونات الخسائر			700	المواد الاولية
1000	اقتراضات لدى مؤسسات القرض			580	المنتوجات التامة
1100	موردو المخزونات			1200	الزبائن
600	موردو التثبيات			650	الزبائن المشكوك فيهم
300	ضرائب ورسوم			80	الاعباء المقيدة سلفا
240	المساهمات البنكية			120	القيم المنقولة للتوظيف
				15	البنك
				10	الصندوق
	المجموع				المجموع

معلومات اضافية :

491/ح	3955/ح	391/ح	2815/ح	2805/ح
70	50	95	210	100

المطلوب :

- اتمام الميزانية المالية
- اعداد الميزانية المالية المختصرة
- حساب المؤشرات المالية التالية : مؤشرات التوازن المالي- الاستقلالية المالية - المردودية المالية - السيولة العامة - التمويل الدائم

حل التمرين

اكمال الميزانية المالية والمحاسبية "الختامية"

الخصوم N		الاصول N			
المبلغ الصافي	البيان	المبلغ الصافي	الاهتلاكات والمؤونات	المبلغ الاجمالي	
1.800	رؤوس الاموال الخاصة	415	100	515	برمجيات معلوماتية
950	الاحتياطات	3.880	210	4.090	المنشآت التقنية
15	مرحل من جديد	1.035	/	1.035	الاراضي
2.235	النتيجة المالية	100	/	100	التثبيات المالية
330	مؤونات الخسائر	605	95	700	المواد الاولية
1.000	اقتراضات لدى مؤسسات القرض	530	50	580	المنتجات التامة
1100	موردو المخزونات	1.200	/	1.200	الزبائن
600	موردو التثبيات	580	70	650	الزبائن المشكوك فيهم
300	ضرائب ورسوم	80	/	80	الاعباء المقيدة سلفا
240	المساهمات البنكية	120	/	120	القيم المنقولة للتوظيف
		15	/	15	البنك
		10	/	10	الصندوق
8.570	المجموع	8.570	525	9.095	المجموع

اعداد الميزانية المالية المختصرة :

الخصوم (الموارد)		الاصول (الاستخدامات)	
المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
6.330	<u>الموارد الدائمة</u>	5.430	<u>الاستخدامات الدائمة</u>
5.000	- الاموال (الموارد) الخاصة		
1.330	- الديون المالية		
2.240	<u>الموارد المتداولة</u>	3.140	<u>الاستخدامات المتداولة</u>
1.400	- الموارد المتداولة للاستغلال	2.915	- الاستخدامات المتداولة
	- الموارد المتداولة خارج		للاستغلال
600	الاستغلال	200	- الاستخدامات المتداولة
	- الخزينة		خارج الاستغلال

240		25	- الخزينة
8.570	المجموع	8.570	المجموع

1- تحليل مؤشرات التوازن المالي للميزانية المالية المختصرة:

راس المال العامل FRNG

$$FRNG = RD - ED$$

$$= 6.330 - 5430 = 900 > 0$$

$$\text{او } FRNG = EC - RC$$

$$= 3.140 - 2240 = 900 > 0$$

التحليل : نلاحظ من خلال النتيجة ان راس المال العامل اكبر من الصفر وهذا يعني ام الموارد الدائمة

غطت الاستخدامات الدائمة مع وجود فائض مالي اعلى الميزانية يقدر ب 900

احتياجات راس المال العامل: BFR

$$BFR = (EC - TA) - (RC - TP)$$

$$= (3.140 - 25) - (2.240 - 240)$$

$$= 3.115 - 2.000 = 1.115 > 0$$

$$\text{او } BFR = (EC_{exp} + ECh_{exp}) - (RC_{exp} + RCh_{exp})$$

$$= (2.915 + 200) - (1.400 + 600)$$

$$= 3115 - 2.000 = 1.115 > 0$$

التحليل: من خلال النتائج السابقة يظهر ان احتياجات راس المال العامل اكبر من الصفر وهذا يعني وجود الموارد المتداولة لم تغطي الاستخدامات المتداولة وهذا يفسر بوجود عجز مالي اسفل الميزانية يقدر بقيمة **1.115** سيتم تغطيته بفائض راس المال العامل

T الخزينة

$$T = TA - TP$$

$$= 25 - 240 = - 215 < 0$$

$$T = FRNG - BFR$$

$$= 900 - 1.115 = - 215 < 0$$

التحليل: نلاحظ ان قيمة الخزينة سالبة وهذا يعني عدم توفر سيولة مالية في خزينة المؤسسة اي ان راس المال العامل لم يغطي احتياجات راس المال العامل وهذا ما ادى الى ظهور عجز مالي في الخزينة بقيمة **215**

الاستقلالية المالية

$$\text{مؤشر الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الديون الطويلة الاجل}}$$

$$\frac{5.000}{1.330} = 3.75 > 1$$

التحليل: قيمة المؤشر تساوي **3,75** وهي اكبر من الواحد وهذا يفسر بوجود استقلالية مالية لان المؤسسة تعتمد في تمويل استثماراتها على اموالها الخاصة بما يفوق قيمة ثلاثة اضعاف الديون المالية الطويلة الاجل

السيولة العامة

$$\text{مؤشر السيولة العامة} = \text{la liquidité générale} = \frac{\text{الاصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

$$\frac{3140}{2240} = 1,4 > 1$$

التحليل: نلاحظ ان قيمة المؤشر تساوي 1,40 وهي اكبر من الواحد وهذا يفسر بوجود فائض مالي اسفل الميزانية وان المؤسسة قادة على تحويل اصولها القصيرة الاجل الى سيولة مالية على المدى القصير الاجل .

مؤشر المردودية المالية

$$\text{مؤشر المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}}$$

$$\frac{2.230}{5.000} = 0,446 > 0$$

التحليل : مؤشر المردودية المالية اكبر من الصفر وهذا يعني ان المؤسسة تحقق مردودية مالية للمساهمين بقيمة 44 %

مؤشر التمويل الدائم

$$\text{مؤشر التمويل الدائم} = \frac{\text{الموارد الدائمة}}{\text{الاستخدامات الدائمة}}$$

$$\frac{6.330}{5.430} = 1,16 > 1$$

التحليل : قيمة مؤشر التمويل الدائم اكبر من الواحد وهذا يعني ان الموارد الدائمة غطت الاستخدامات الدائمة مع وجود فائض مالي اعلى الميزانية يقدر ب 0,16 %

التمرين 03 :

اليك المعطيات التالية الخاصة بالمؤسسة التجارية (X)

المعطيات	N - 1	N
مخزون اول المدة من البضائع	2160	1428
مخزون اخر المدة من البضائع	1428	1600
رقم الاعمال	25400	30160
مشتريات البضائع	12980	16932
الزبائن	6981	7841
الموردون	4540	5418
الديون المستخدمون	1810	2111

255	216	تسيقات على المبيعات
19%	19%	TVA

المطلوب :

احسب احتياجات راس المال العامل لكل سنة

احسب معدل دوران المخزونات والموردون والزيائن ثم حلها ماليا للسنة N .

حل التمرين :

الموارد (الخصوم) المتداولة			الاستخدامات (الاصول) المتداولة		
N-1	N	البيان	N-1	N	البيان
4.540	5.418	الموردون	1.428	1.600	المخزونات
1.810	2.111	ديون المستخدمين	6.981	7.841	الزيائن
			216	255	الزيائن المدينون
6.350	7.529	المجموع	8.625	9.696	المجموع

حساب احتياجات راس المال العامل :

السنة (N)

$$BFR (N) = (EC - TA) - (RC - TP)$$

$$= (1428 + 6981 + 216 - 0) - (4540 + 1810 - 0)$$

$$= 8625 - 6350 = 2275 > 0$$

السنة (N-1)

$$BFR (N-1) = (EC - TA) - (RC - TP)$$

$$= (1600 + 7841 + 255 - 0) - (5418 + 2111 - 0)$$

$$= 9696 - 7529 = 2167 > 0$$

حساب معدل دوران المخزونات السنة N:

$$\text{مؤشر دوران البضائع} = \frac{\text{متوسط مخزون البضائع} * 360}{\text{تكلفة شراء البضائع المبيعة HT}}$$

$$\frac{1514 \times 360}{16760} = 32 \text{ يوم}$$

$$\text{حيث متوسط مخزون البضائع} = \frac{SI+SF}{2} = SM$$

$$\frac{1428+1600}{2} = 1514$$

$$V=SI -SF +A = \text{وتكلفة مبيعات البضائع}$$

$$= 1428-1600+16932= 16760$$

التحليل: نلاحظ ان مدة دوران المخزونات تساوي 32 يوم وهي مدة قصيرة اي ان المؤسسة نشطة في السوق

ولا تعاني من تكديس البضائع في المخزن

معدل دوران الزبائن السنة N:

$$\text{معدل دوران الزبائن} = \frac{\text{الزبائن + اوراق القبض} * 360}{\text{المبيعات السنوية TTC}}$$

$$\frac{360 \times 7841 + 255}{35890,4} = \underline{\underline{81}} \text{ يوم}$$

قيمة المبيعات خارج الرسم HT 30160

$$35890,4 = 1,19 \times 30160 = \text{قيمة المبيعات بكل الرسوم TTC}$$

معدل دوران الموردين السنة N:

$$\text{معدل دوران الموردين} = \frac{\text{الموردين + اوراق الدفع} * 360}{\text{المشتريات السنوية TTC}}$$

$$\frac{360 \times 5418}{20149,1} = \underline{\underline{96}} \text{ يوم}$$

قيمة المشتريات خارج الرسم HT 16932

$$20149,1 = 1,19 \times 16932 = \text{قيمة المشتريات بكل الرسوم TTC}$$

التحليل : مدة دوران الزبائن تقدر ب 81 يوم وهي مدة طويلة ولكن بما انها اقل من مدة دوران الموردون التي تساوي 96 يوم فهذا لايشكل خطر على المؤسسة لانها تستطيع تحصيل مستحقاتها قبل موعد تسديد ديونها

التمرين 04:

اليك المعلومات التالية الخاصة بالمؤسسة (X) :

راس المال العامل FRNG : 1.000.000

رقم الاعمال CA : 75.000.000 (HT)

المشتريات : 36.000.000 (HT)

المخزونات : 2.500.000

معدل دوران الموردون : 60 يوم

معدل دوران الزبائن : 30 يوم

الرسم على القيمة المضافة: TVA 19 %

المطلوب :

- حساب احتياجات راس المال العامل BFR و الخزينة T

- التحليل المالي للوضعية المالية المؤسسة.

حل التمرين :

حساب احتياجات راس المال العامل :

لدينا

$$\text{معدل دوران الموردون} = \frac{\text{الموردون + اوراق الدفع 360}}{\text{المشتريات السنوية TTC}}$$

$$= \underline{\underline{60}} \text{ يوم}$$

قيمة المشتريات خارج الرسم HT 36.000.000

$$42.840.000 = 1,19 \times 36.000.000 = \text{TTC}$$

بالتعويض في القانون

$$\frac{360 \times \text{الموردون}}{42.840.000} = 60$$

$$\frac{42.840.000 \times 60}{360} = \text{اذن الموردون}$$

$$7.140.000 =$$

ولدينا

$$\frac{\text{الزبائن} + \text{اوراق القبض} * 360}{\text{TTC المبيعات السنوية}} = \text{معدل دوران الزبائن}$$

$$= \underline{\underline{30}} \text{ يوم}$$

قيمة المبيعات خارج الرسم HT 75.000.000

$$89.250.000 = 1,19 \times 75.000.000 = \text{TTC قيمة المبيعات بكل الرسوم}$$

بالتعويض في القانون

$$\frac{360 \times \text{الزبائن}}{89.250.000} = 30$$

$$\frac{89.250.000 \times 30}{360} = \text{اذن الزبائن}$$

$$7.437.500 =$$

اذن :

$$- \text{الموارد المتداولة} = \text{الموردون} = 7.140.000$$

$$- \text{الاستخدامات المتداولة} = \text{المخزونات} + \text{الزبائن} = 2.500.000 + 7.437.500 = 9.937.500$$

$$\text{BFR} = (\text{ECexp} + \text{EChexp}) - (\text{RCexp} + \text{RChexp})$$

$$= 9.937.500 - 7.140.000$$

$$= 2.797.500 > 0$$

$$T = FRNG - BFR$$

$$= 1.000.000 - 2.797.500$$

$$= -1.797.500 < 0$$

التحليل المالي :

من خلال النتائج السابقة يتضح ان مدة دوران الزبائن التي تساوي 30 يوم اقل من مدة دوران الموردون 60 يوم وبالتالي المؤسسة تستطيع تحصيل مستحقاتها المالية قبل تاريخ تسديد ديونها اتجاه الموردون كما تعتبر الحالة المالية المثلى لمعدل دوران الموردون والزبائن .

اما بالنسبة لاحتياجات راس المال العامل فظهر بقيمة موجبة وهذا يعني ان الموارد القصيرة الاجل لم غطي الاستخدامات القصيرة الاجل اي وجود عجز مالي اسفل الميزانية يقدر 2.797.500.

بالنسبة للخزينة ظهرت بقيمة - 1.797.500 وهي قيمة سالبة مما يعني عدم توفر سيولة مالية في الخزينة والمؤسسة تعاني من عجز مالي يفوق مليون دينار وهذا يشكل خطر مالي كبير على بقاء واستقرار المؤسسة

تمرين 05 :

اليك الحسابات التالية لاحدى المؤسسات الاقتصادية :

رقم /ح	البيان	المبالغ السنة N	السنة N-1
60	المشتريات المستهلكة	2600000	3000000
61	الخدمات الخارجية	900000	1200000
63	اعباء المستخدمين	600000	640000
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	250000	200000
65	الاعباء العملياتية الاخرى	120000	280000
66	الاعباء المالية	184000	120000

90000	690000	مخصصات الاستهلاك ومؤونات الخسائر	68
4500000	5000000	المبيعات و المنتوجات الملحقة	70
900000	300000	التغير في المخزون	72
400000	200000	الانتاج المثبت	73
-	-	اعانات الاستغلال	74
280000	308000	المنتوجات العمليانية الاخرى	75
300000	220000	المنتوجات المالية	76
560000	65000	استرجاع خسائر القيمة والمؤونات	78

المطلوب (01):

- اعداد جدول النتائج حسب الطبيعة علما ان معدل معدل الضريبة 19 %

- احسب المؤشرات التالية للسنة N:

معدل الادمج - مؤشر تغير الانتاج - مؤشر تغير النتيجة - مؤشر تغير رقم الاعمال

- احسب مؤشر القيمة المضافة المقدمة لكل من المستخدمين والدولة والمؤسسة ثم حلها .

اذا علمت ان الحساب ح/75 يتضمن الحساب ح/752 بقيمة 60000

والحساب ح/65 يتضمن الحساب ح/652 بقيمة 55000

ويتضمن حساب الاعباء المالية الحسابين :

ح/ 665 بقيمة 20000

ح/ 667 بقيمة 45000

ويتضمن حساب المنتوجات المالية الحسابين :

ح/765 بقيمة 50000

ح/767 بقيمة 70000

المطلوب (2):

- احسب القدرة على التمويل الذاتي باحدى الطريقتين

- احسب التمويل الذاتي اذا علمت ان الاحتياطات تمثل نسبة 5 % من النتيجة الموزعة

حل التمرين :

رقم /ح	البيان	المبالغ السنة N	السنة N-1
70	المبيعات و المنتجات الملحقة	5000000	4500000
72	التغير في المخزون	300000	900000
73	الانتاج المثبت	200000	400000
74	اعانات الاستغلال	-	-
	انتاج السنة المالية	5.500.000	5.800.000
60	المشتريات المستهلكة	2600000	3000000
61	الخدمات الخارجية	900000	1200000
	استهلاك السنة المالية	3.500.000	4.200.000
	القيمة المضافة للاستغلال	2.000.000	1.600.000
63	اعباء المستخدمين	600000	640000
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	250000	200000
	اجمالي فائض الاستغلال	1.150.000	760.000
75	المنتجات العملياتية الاخرى	308000	280000
65	الاعباء العملياتية الاخرى	120000	280000
68	مخصصات الاستهلاك ومؤونات الخسائر	690000	90000
78	استرجاع خسائر القيمة والمؤونات	65000	560000
	النتيجة العملياتية	713.000	1.230.000
76	المنتجات المالية	220000	300000
66	الاعباء المالية	184000	120000
	النتيجة المالية	36.000	180.000
	النتيجة العادية قبل الضرائب	749.000	1.410.000
695او	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية 19	142.310	267.900
698	%		
	النتيجة الصافية للانشطة العادية	606.690	1.142.100
	النتيجة غير العادية	/	/
	صافي نتيجة السنة المالية	606.690	1.142.100

معدل الإدماج

معدل (نسبة) الإدماج = القيمة المضافة VA / رقم الاعمال خارج الرسم CA

$$0,4 = 5.000.000 / 2.000.000 =$$

قيمة المؤشر 0,4 وهذا يعني ان المؤسسة غير مندمجة في السوق والقطاع الذي تعمل فيه حيث يجب ان

يصل هذا المعدل الى 0,5 في المؤسسات الصناعية

التغير في الانتاج

- نسبة (مؤشر) تغير الانتاج (P) la production :

$$\Delta P = \frac{P_n - P_{n-1}}{P_{n-1}}$$

$$\Delta P = \frac{5.500.000 - 5.800.000}{5.800.000}$$

$$= -0,05$$

قيمة المؤشر سالبة وهذا يعني تراجع مبيعات المؤسسة عن السنة السابقة بنسبة 5 %

نسبة (مؤشر) تغير النتيجة (R) Résultat

$$\Delta R = \frac{R_n - R_{n-1}}{R_{n-1}}$$

$$\Delta R = \frac{606.690 - 1.142.100}{1.142.100}$$

$$=-0,46$$

قيمة المؤشر سالبة وهذا يعني تراجع نتيجة المؤسسة عن السنة السابقة بنسبة 46 %

(مؤشر) تغير رقم الاعمال (CA (chiffre d'affaire)

نستعمل دائما رقم الاعمال خارج الرسم

$$\Delta CA = \frac{CA_n - CA_{n-1}}{CA_{n-1}}$$

$$\Delta CA = \frac{5.000.000 - 4.500.000}{4.500.000}$$

$$= 0,11$$

قيمة المؤشر موجبة وهذا يعني ارتفاع رقم الاعمال عن السنة الماضية بنسبة 11 %

توزيع القيمة المضافة على (المستخدمين - الدولة - المؤسسة)

- القيمة المضافة المقدمة للمستخدمين = اعباء المستخدمين / القيمة المضافة

$$0,3 = 2000000/600000 =$$

- القيمة المضافة المقدمة للدولة = الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة / القيمة المضافة

$$0,125 = 2000000/250000 =$$

القيمة المضافة المقدمة للمؤسسة = اجمالي فائض الاستغلال / القيمة المضافة

$$0,57 = 2000000/1150000 =$$

حساب القدرة على التمويل الذاتي :

البيان	المبالغ التي تضاف +	المبالغ التي تطرح -
اجمالي فائض الاستغلال	1150000	
المنتجات العملياتية الاخرى ح/ 75 ماعدا ح/752	248000	
المنتجات المالية ح/ 76 ماعدا ح/ 765 و ح/767	100000	
الاعباء العملياتية الاخرى ح/65 ماعدا الحساب 652		65000
الاعباء المالية ح/66 ماعدا ح/ 665 و ح/667		119000
الضرائب على النتائج ح/ 69		142310
القدرة على التمويل الذاتي CAF	1171690 +	

حساب التمويل الذاتي:

التمويل الذاتي = القدرة على التمويل الذاتي - الارباح الموزعة

الارباح الموزعة = النتيجة - الاحتياطات

$$30334,5 - 606690 =$$

$$576355,5 =$$

$$30334,5 = 0,05 \times 606690 = \text{الننتيجة} \times 5\%$$

$$576355,5 - 1171690 = \text{اذن التمويل الذاتي}$$

$$595334,5 =$$

تمرين 06:

اليك الارصدة المستخرجة من ميزان المراجعة بعد الجرد

الارصدة الدائنة			الارصدة المدينة		
المبالغ	البيان	رقم الحساب	المبالغ	البيان	رقم الحساب
4800000	المبيعات والمنتجات الملحقة	70	620000	المشتريات المستهلكة	60
240000	انتاج مثبت	73	180000	الخدمات الخارجية	61
380000	المنتجات العملياتية الاخرى	75	240000	الخدمات الخارجية	62
320000	المنتجات المالية	76	440000	اعباء المستخدمين	63
			130000	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	64
			180000	الاعباء العملياتية الاخرى	65
			100000	الاعباء المالية	66
			340000	مخصصات الاستهلاك ومؤونات الخسائر	68

الحساب 60 منه مبلغ 420000 حاص بالحساب 600 وما تبقى يخص الحسابات من 604 الى 608

توزع كالتالي :

رقم الحساب	المبلغ	وظيفة الشراء	وظيفة التجارة	وظيفة الادارة
608-604	200000	30%	45%	25%
61	180000	25%	؟	15%

2	5	3	240000	62
1	3	1	440000	63
%30	%30	%40	130000	64
40000	؟	60000	340000	68

المطلوب :

- احسب تكلفة المبيعات

- اعداد جدول النتائج حسب الطبيعة ثم حسب الوظيفة اذا علت ان المؤسسة ملك لشخص طبيعي

حل التمرين :

جدول توزيع الاعباء على الوظائف :

رقم الحساب	المبلغ	وظيفة الشراء	وظيفة التجارة	وظيفة الادارة
608-604	200000	60000	90000	50000
61	180000	45000	108000	27000
62	240000	72000	120000	48000
63	440000	88000	264000	88000
64	130000	52000	39000	39000
68	340000	60000	240000	40000
المجموع	1530000	377000	861000	292000

جدول النتائج حسب الوظيفة

حساب تكلفة المبيعات = مشتريات البضائع المباعة (ح/600) + مجموع اعباء وظيفة الشراء (من جدول

توزيع الاعباء على الوظائف) - + التغير في المخزون ح/603

حساب تكلفة المبيعات = 420000 + 377000 = 797000

السنة المالية N	البيان
240000+48000000	رقم الاعمال
797000	تكلفة المبيعات
4243000	هامش الربح الاجمالي
380000	المنتجات العملياتية الاخرى
180000	الاعباء العملياتية الاخرى
861000	التكاليف التجارية
292000	الاعباء الادارية
00	الاسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات
3290000	النتيجة العملياتية
320000	المنتجات المالية
100000	الاعباء المالية
220000	النتيجة المالية
3510000	النتيجة العادية قبل الضرائب
997500	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
2512500	النتيجة الصافية للانشطة العادية
00	منتجات غير عادية
	اعباء غير عادية
00	النتيجة غير العادية
2512500	صافي النتيجة المالية

جدول النتائج حسب الطبيعة

رقم / ح	البيان	المبالغ السنة N
70	المبيعات و المنتجات الملحقة	4800000
72	التغير في المخزون	240000
73	الانتاج المثبت	/
74	اعانات الاستغلال	/
	انتاج السنة المالية (1)	5040000
60	المشتريات المستهلكة	620000
61	الخدمات الخارجية	180000
62	الخدمات الخارجية الاخرى	240000
	استهلاك السنة المالية (2)	1040000
	القيمة المضافة للاستغلال (3)	4000000
63	اعباء المستخدمين	440000
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	130000
	اجمالي فائض الاستغلال (4)	3430000
75	المنتجات العملياتية الاخرى	380000
65	الاعباء العملياتية الاخرى	180000
68	مخصصات الاستهلاك ومؤونات الخسائر	340000
78	استرجاع خسائر القيمة والمؤونات	/
	النتيجة العملياتية (5)	3290000
76	المنتجات المالية	320000
66	الاعباء المالية	100000
	النتيجة المالية (6)	220000

3510000	النتيجة العادية قبل الضرائب (7)	
997500	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية	695 او
	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	698
		692 او 693
2512500	النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)	
/	منتجات غير عادية	77
/	اخطاء غير عادية	67
/	النتيجة غير العادية (9)	
2512500	صافي نتيجة السنة المالية (10)	

التمرين 07: اليك المعلومات التالية الخاصة بميزان المراجعة بعد الجرد للسنة N

رقم الحساب	الرصيد مدين	الرصيد دائن
601	4.500.000	
602	280.000	
609		60.000
613	380.000	
615	225.000	
626	300.000	
631	700.000	
641	2.500.000	
645	1.600.000	
65	3.600	

	710.000	66
	240.000	681
	30.000	686
15.000.000		701
400.000		705
10.000		75
280.000		76
9.000		78

المطلوب :

1- من معطيات الجدول المقابل حدد نسبة الضريبة علما ان المؤسسة تخضع لضريبة على ارباح الشركات IBS

2- حدد النتيجة الصافية من خلال تقديم جدول النتائج حسب الطبيعة

3- احسب نسبة توزيع القيمة المضافة على المستخدمين ثم حلها ماليا .

4 - احسب نسبة التغير في رقم الاعمال علما ان رقم اعمال السنة N-1 يساوي 10.000.000 دج

4- اذا علمت ان القدرة على التمويل الذاتي CAF تساوي 3.800.000 دج ، والاحتياطات تمثل

200.000 دج من النتيجة المالية احسب التمويل الذاتي AF

حل التمرين :

- تحديد نسبة الضريبة : من معطيات الجدول (الحساب 631 و الحساب 701) نستنتج ان المؤسسة

انتاجية اذن نسبة الضريبة هي 19 %

- تحديد النتيجة الصافية

رقم /ح	البيان	طريقة الحساب	المبالغ السنة N
705+701	المبيعات و المنتوجات الملحقة	15000000+400000	154000000
72	التغير في المخزون	/	/
73	الانتاج المثبت	/	/
74	اعانات الاستغلال	/	/
	انتاج السنة المالية (1)		15400000
601+602-609	المشتريات المستهلكة	280000+4500000-60000	4720000
613+615	الخدمات الخارجية	2250000+380000	605000
626	الخدمات الخارجية الاخرى	300000	300000
	استهلاك السنة المالية (2)		5625000
	القيمة المضافة للاستغلال(3)		9775000
631	اعباء المستخدمين	700000	700000
645+641	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	2500000+1600000	4100000
	اجمالي فائض الاستغلال (4)		4975000
75	المنتوجات العملياتية الاخرى	10000	10000
65	الاعباء العملياتية الاخرى	3600	3600
681+686	مخصصات الاستهلاك ومؤونات الخسائر	30000+240000	270000
78	استرجاع خسائر القيمة والمؤونات	9000	9000
	النتيجة العملياتية (5)		4720000
76	المنتوجات المالية	280000	280000
66	الاعباء المالية		

710000	710000		
-430000		النتيجة المالية (6)	
4290400		النتيجة العادية قبل الضرائب (7)	
815176	19%	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	695 او 698 692 او 693
3475224		النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)	
/		منتجات غير عادية	77
/		اخطاء غير عادية	67
/		النتيجة غير العادية (9)	
3475224		صافي نتيجة السنة المالية (10)	

- نسبة توزيع القيمة المضافة على المستخدمين :

القيمة المضافة المقدمة للمستخدمين = اعباء المستخدمين / القيمة المضافة

$$9775000/700000 =$$

$$= 0.0716 = 7\%$$

نلاحظ ان القيمة المقدمة للعمال نسبة ضعيفة جدا تقدر ب 7 % من القيمة المضافة المحققة لذا من الافضل اعتماد المؤسسة على سياسة الحوافز لرفع اجور العمال مقابل مساهمتهم الايجابية في ايرادات المؤسسة

- تغيير رقم الاعمال

$$\Delta CA = \frac{CA_n - CA_{n-1}}{CA_{n-1}}$$

$$\Delta CA = \frac{15400000 - 10000000}{10000000}$$

$$= 0.54 = 54\%$$

ارتفاع نسبة المبيعات بقيمة 54 % عن السنة الماضية وهذا يعني رواج منتجات المؤسسة في السوق وزيادة الطلب عليه

- حساب التمويل الذاتي :

التمويل الذاتي (AF) = القدرة على التمويل الذاتي (CAF) - الأرباح الموزعة (BDis)

القدرة على التمويل الذاتي CAF = 3800000

الاحتياطات = 200000

- الأرباح الموزعة (AF) = النتيجة (RN) - الاحتياطات (Rsv)

= 200000 - 3475224 =

= 3275224

- اذن التمويل الذاتي (AF) = 3275224 - 3800000 =

= 524776

تمرين 08

اليك المعلومات التالية:

ح/701 مبيعات المنتجات التامة 1570000

ح/709 تخفيضات تنزيلات حسومات ممنوحة : 120000

ح/72 انتاج مخزن : 270000

ح/75 منتجات عملياتية اخرى : 250000

ح/60 مشتريات مستهلكة 790000 منها ح/604 الى 608 بقيمة 150000 و الباقي ح/601

ح/61 و ح/62 خدمات خارجية : بقيمة 130000

ح/63 اعباء العمال : 100000

ح/ 64 ضرائب ورسوم : 60000

ح/ 68 مخصصات الاهتلاكات والمؤونات : 120000

ح / 65 ابعاء عملياتية اخرى : 120000

ح/ 66 ابعاء مالية

المطلوب:

- اعداد جدول توزيع الاعباء اذا علمت ان ابعاء وظيفة الشراء بقيمة 190000 ، ابعاء وظيفة الادارة

بقيمة : 170000 ، ابعاء الوظيفة التجارية بقيمة: 90000

- اعداد جدول النتائج حسب الوظيفة وحسب الطبيعة علما ان معدل الضرائب 19 %

حل التمرين :

جدول توزيع الاعباء :

رقم الحساب	المبالغ	وظيفة الشراء	وظيفة الانتاج	وظيفة الادارة	وظيفة التجارة
604 الى 608	150000				
62+61	130000				
63	100000				
64	60000				
68	120000				
المجموع	560000	190000	110000	170000	90000

اعباء وظيفة الانتاج = مجموع الاعباء الموزعة - (اعباء وظيفة الشراء + وظيفة الادارة + وظيفة التجارة)

$$(90000 + 170000 + 190000) - 560000 =$$

$$110000 =$$

$$ح/ 601 = ح/60 - (ح/604 الى ح/608)$$

$$ح/601 = 790000 - 150000$$

640000 =

تكلفة المبيعات = ح/601 + اعباء وظيفة الشراء + اعباء وظيفة الانتاج - ح/72

270000 - 110000 + 190000 + 640000 =

670000 =

جدول النتائج حسب الوظيفة:

البيان	السنة المالية N
رقم الاعمال	1570000 - 120000
تكلفة المبيعات	670000
هامش الربح الاجمالي	780000
المنتجات العملياتية الاخرى	250000
الاعباء العملياتية الاخرى	120000
التكاليف التجارية	90000
الاعباء الادارية	170000
الاسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات	/
النتيجة العملياتية	650000
المنتجات المالية	00
الاعباء المالية	140000
النتيجة المالية	- 140000
النتيجة العادية قبل الضرائب	510000
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	96900
الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	
النتيجة الصافية للانشطة العادية	413100
منتجات غير عادية	/

	اعباء غير عادية
/	النتيجة غير العادية
413100	صافي النتيجة المالية

جدول النتائج حسب الطبيعة :

رقم /ح	البيان	المبالغ السنة N
70	المبيعات و المنتجات الملحقة	1570000-120000
72	التغير في المخزون	270000
73	الانتاج المثبت	/
74	اعانات الاستغلال	/
	انتاج السنة المالية (1)	1720000
60	المشتريات المستهلكة	790000
61 و 62	الخدمات الخارجية	130000
	استهلاك السنة المالية (2)	920000
	القيمة المضافة للاستغلال (3)	800000
63	اعباء المستخدمين	100000
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	60000
	اجمالي فائض الاستغلال (4)	640000
75	المنتجات العملياتية الاخرى	250000
65	الاعباء العملياتية الاخرى	120000
68	مخصصات الاستهلاك ومؤونات	120000
78	الخسائر	
	استرجاع خسائر القيمة والمؤونات	
	النتيجة العملياتية (5)	650000

00	المنتجات المالية	76
140000	الاعباء المالية	66
- 140000	النتيجة المالية (6)	
510000	النتيجة العادية قبل الضرائب (7)	
96900	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية	695 او 698
	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	692 او 693
413100	النتيجة الصافية للانشطة العادية (8)	
/	منتجات غير عادية	77
/	اعباء غير عادية	67
/	النتيجة غير العادية (9)	
413100	صافي نتيجة السنة المالية (10)	

تمرين 09 :

قررت المؤسسة X توسيع نشاطها من خلال شراء استثمار بحيث يصبح مجموع اصولها يساوي 100 مليون دينار

حيث توفر للمسير المالي المعلومات التالية :

المردودية الاقتصادية Re : 8 %

الحالة 01: الاعتماد على الديون المالية بنسبة 30 % مع معدل فائدة 10 %

الحالة 02 : الاعتماد على الديون المالية بنسبة 40 % مع معدل فائدة 8 %

الحالة 03 : الاعتماد على الديون المالية بنسبة 60 % مع معدل فائدة 8 %

معدل الضريبة المطبق 26 %

المطلوب :

باعتبارك مسير مالي ماهي الحالة التي تختارها من خلال اعتمادك على قياس اثر الرافعة المالية

حل التمرين : لدينا

$$\sum A = 100000000$$

$$Re=0,08$$

الحالة 01

$$D= 30000000$$

$$CP = 70000000$$

$$i= 0,01$$

$$(RE-i) = (0,08 -0,01)= - 0,02 < 0$$

$$\frac{D}{CP} = \frac{30000000}{70000000} = 0,42 = 42 \% < 1$$

الحالة 02

$$D=40000000$$

$$CP = 60000000$$

$$i= 0,08$$

$$(RE-i) = (0,08 -0,08)= 0$$

$$\frac{D}{CP} = \frac{40000000}{60000000} = 0,66 = 66 \% < 1$$

الحالة 03

$$D=60000000$$

$$CP = 40000000$$

$$i= 0,08$$

$$(RE-i) = (0,08 -0,08)= 0$$

$$\frac{D}{CP} = \frac{40000000}{60000000} = 1,5 = 150 \% > 1$$

من خلال النتائج السابقة يظهر لنا ان المسير المالي يمكنه اختيار الحالة 02 او الحالة 03 لان اثر الرافعة المالية معدوم اما الحالة الاولى فنلاحظ ان قيمة اثر الرافعة المالية سالب فهذا يعني انه كلما ارتفعت نسبة الاستدانة كلما انخفضت المردودية المالية للمساهمين

ومن اجل اختيار الاحالة المثلى نقيس ذراع الرافعة المالية لقياس معدل الاستقلالية المالية فيظهر لنا في الحالة 02 يساوي 66 % والحالة 03 يساوي 150 % وفي كلتا الحالتين تفوق نسبة 50 % ولكم الخطر كبير في الحالة 03 لان ديون المالية تعادل ثلثة اضعاف رؤوس الاموال لذا نختار الحالة 02 ولكن مع وجود خطر مالي يجب الحذر شديد لان الديون المالية تمثل 66 %.

تمرين 10: اليك المعطيات التالية الخاصة بالمؤسسة (X) :

	الحالة 01	الحالة 02	الحالة 03
رؤوس الاموال الخاصة (CP)	90.000	50.000	40.000
الديون المالية (D)	10.000	50000	60.000
نتيجة الاستغلال (Rexp)	10.000	10.000	10.000
اعباء الفوائد (ح/661)	400	3.000	3.600
معدل الضريبة	% 19	% 19	% 19

المطلوب : - احسب المردودية الاقتصادية

- احسب المدرودية المالية

- احسب اثر الرافعة المالية ثم حله ماليا

- ماهي الحالة المثلى التي يختارها المسير المالي ؟

حل التمرين :

حساب المردودية الاقتصادية

لدينا :

$$Re = \frac{R_{exp}}{\sum A}$$

$$\sum P = CP + D$$

$$= 100000$$

$$Re = \frac{R_{exp}}{\sum A} = \frac{10000}{100000} = 0,1$$

$$Rf = [Re + (Re - i) \cdot \frac{D}{CP}] (1 - T)$$

$$i1 = \frac{FF}{D} = \frac{400}{10000} = 0,04 \text{ اي } 4\%$$

$$i2 = \frac{FF}{D} = \frac{300}{50000} = 0,06 \text{ اي } 6\%$$

$$i3 = \frac{FF}{D} = \frac{3600}{60000} = 0,06 \text{ اي } 6\%$$

$$Rf = \left[Re + (Re - i) \cdot \frac{D}{CP} \right] (1 - T)$$

$$Rf1 = \left[0,1 + (0,1 - 0,04) \cdot \frac{10000}{90000} \right] (1 - 0,19)$$

$$Rf1 = [0,1 + (0,06).0,11](0,81)$$

$$Rf1 = [0,1 + 0,0066](0,81)$$

$$Rf1 = 0,086$$

$$Rf2 = \left[0,1 + (0,1 - 0,06) \cdot \frac{50000}{50000} \right] (1 - 0,19)$$

$$Rf2 = [0,1 + (0,04).1](0,81)$$

$$Rf2 = [0,1 + 0,04](0,81)$$

$$Rf2 = 0,1134$$

$$Rf3 = \left[0,1 + (0,1 - 0,06) \cdot \frac{60000}{40000} \right] (1 - 0,19)$$

$$Rf3 = [0,1 + (0,04).1,5](0,81)$$

$$Rf3 = [0,1 + 0,06](0,81)$$

$$Rf3 = 0,1296$$

اثر الرافعة المالية

نقيسه من خلال العلاقة $(Re - i)$ ونلاحظ من خلال النتائج السابقة :

$$\text{الحالة 01} = 0,06$$

$$\text{الحالة 02} = 0,04$$

$$\text{الحالة 03} = 0,04$$

نلاحظ في الحالات الثلاثة اثر الرافعة المالية موجب ولكن الحالة المقبولة هي الحالة الاولى لان قيمة اثر الرافعة المالية اكبر كما ان المؤسسة تعتمد على امالها الخاصة بنسبة 89% والحالة 02 لان المؤسسة تعتمد

على تمويلها بنسبة 50 % ديون و 50% راس المال الخاص وهو الحد الاقصى المسموح به لضمان
الاستقلالية المالية لذا نختار الحالة 01

اما بالنسبة للحالة 03 فرغم ان اثر الرافعة المالية موجب الا اننا نلاحظ ان الديون المالية تمثل 60 % اي
هي تفوق الحد الاقصى المسموح به (50 %) وهذا ما ياتر على الاستقلالية المالية للمؤسسة مع وجود خطر
مالي .

تمرين 11 : مؤسسة (Y) تمارس نشاط تجاري في نهاية السنة المالية كان مخزون البضائع 1.000 وحدة
حيث التكلفة الوحيدة تختلف حسب طريقة الجرد المطبقة :

- في حالة استعمال اول وارد اول صادر FIFO التكلفة الوحيدة تساوي DA 1.200
 - في حالة استعمال متوسط التكلفة الوحيدة المرجحة CUMP التكلفة الوحيدة تساوي 1.050
- DA

اما المعطيات الخاصة بالسنة المالية كانت كالتالي :

المبيعات: DA 5.000.000

المشتريات: DA 4.000.000

اعباء الخدمات الخارجية : DA 280.000

اجور العمال: DA 310.000

ضرائب ورسوم: DA 40.000

المخزون اول المدة من البضائع كان يساوي 800 وحدة بتكلفة وحدوية DA 1.000

السؤال الاول : احسب اجمالي فائض الاستغلال EBE لكل حالة (FIFO ثم CUMP) ثم حلل ماليا اثر
تغير طريقة تقييم المخزون على النتائج .

تمتلك المؤسسة تثبيبات بقيمة DA 1.000.000 قامت بشرائها منذ سنتين تهتك خلال 05 سنوات باستعمال
طريقة الاهتلاك المتناقص .

وقدرت الاعباء المالية ب DA 150.000

السؤال الثاني : احسب النتيجة الصافية للمؤسسة لكل حالة (FIFO ثم CUMP)

حل التمرين :

حساب تكلفة مخزون اخر المدة :

$$SF = 1200 \times 1000 = 1200000 \text{ (FIFO)}$$

$$SF = 1050 \times 1000 = 1050000 \text{ (CUMP)}$$

تكلفة مخزون اول المدة :

$$SI = 800 \times 1000 = 800000$$

التغير في المخزون:

$$\Delta S = SI - SF$$

$$= 800000 - 1200000 = -400000 \text{ (FIFO)}$$

$$= 800000 - 1050000 = -250000 \text{ (CUMP)}$$

حساب اجمالي فائض الاستغلال EBE

رقم / ح	البيان	المبالغ طريقة	المبالغ طريقة
		CUMP	FIFO
70	المبيعات و المنتجات الملحقة	5000000	5000000
72	التغير في المخزون	/	/
73	الانتاج المثبت	/	/
74	اعانات الاستغلال	/	/
	انتاج السنة المالية (1)	5000000	5000000
600	المشتريات المستهلكة	4000000	4000000

- 250000	- 4000000	التغير في المخزون	603
280000	280000	خدمات خارجية	61
4030000	3880000	استهلاك السنة المالية (2)	
970000	1120000	القيمة المضافة للاستغلال (3) VA	
310000	310000	ايعاء المستخدمين	63
40000	40000	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	64
620000	770000	اجمالي فائض الاستغلال (4) EBE	

التحليل : من خلال النتائج السابقة يظهر لنا ان اسلوب الجرد اثر على نتائج جدول حيث نلاحظ ان

استعمال طريقة FIFO اعطى نتائج مرتفعة لكل من القيمة المضافة واجمالي فائض الاستغلال مقارنة
باستعمال طريقة CUMP

حساب النتيجة الصافية :

حساب قسط الاهتلاك للسنة الحالية :

$$An = V_0 \times t \times T$$

$$V_0 = 1000000$$

$$T = \frac{1}{n} = \frac{1}{5} = 0,2$$

العمر الانتاجي للتثبيت 5 سنوات اذن $t = 2$

$$An_1 = 1000000 \times 2 \times 0,2 = 400000$$

$$VNC = 1000000 - 400000 = 600000$$

$$An_2 = 600000 \times 2 \times 0,2 = 240000$$

رقم / ح	البيان	المبالغ طريقة	المبالغ طريقة
		FIFO	CUMP
	اجمالي فائض الاستغلال (4) EBE	770000	620000
75	المنتجات العملياتية الاخرى	/	/
65	الاعباء العملياتية الاخرى	/	/
68	مخصصات الاستهلاك ومؤونات الخسائر	240000	240000
78	استرجاع خسائر القيمة والمؤونات	/	/
	النتيجة العملياتية (5) RO	530000	380000
76	المنتجات المالية	/	/
66	الاعباء المالية	150000	150000
	النتيجة المالية (6) RF	- 150000	- 150000
	النتيجة العادية قبل الضرائب (7)	380000	230000
698 او 695	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية	98800	59800
693 او 692	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	/	/
	النتيجة الصافية للانشطة العادية (8)	281200	170200
77	منتجات غير عادية	/	/
67	اعباء غير عادية	/	/
	النتيجة غير العادية (9)	/	/
	صافي نتيجة السنة المالية (10) RN	281200	170200

المراجع :

- هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر، عمان الاردن، 2009
- القانون 11-07 المؤرخ 25 نوفمبر 2007 ، يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74
- الجريدة الرسمية الجزائرية ، المؤرخة في 25 مارس 2009 العدد 19.
- Aswath damodaran , **finance d'entreprise "théorie et pratique"** ,2 édition, nouveaux horizons, paris, 2006.
 - Béatrice et Francis Grandguillot , **Exercices d'analyse financière** avec corrigés détaillés, 5e édition, Gualino, Paris, 2010-2011.
 - Béatrice Meunier-Rocher, **Le diagnostic financier**, 3ème édition, édition d'organisation, Paris, 2003.
 - Caroline Semler, **Toute la fonction finance**, Dunod, Paris, 2006.
 - Chambre des métiers (Luxembourg), **Comment maitriser une situation économique difficile, diagnostic financier**, Juin 2009.
 - Christian Hoarau, **Maitriser le diagnostic financier**, groupe revue Fiduciaire, Paris, 2001.
 - Dov Ogien, **Gestion financière de l'entreprise**, Dunod, Paris, 2008
 - Georges Legros , **Mini manuel de finance d'entreprise**, Dunod , Paris , 2010.
 - Giorgio Pellicelli, **Stratégie d'entreprise**, traduit par Kamel Ben Youcef, Didier Chabaud, Fabrice Bondoux, Olivier Germain, 2ème édition, De Boeck, Bruxelles, 2007.
 - Hubert de la Bruslerie, **Analyse financière**, 4ème édition, Dunod, Paris, 2010.
 - JEAN LONGATTE, JACQUES MULLER, **ECONOMIE D'ENTREPRISE PARIS2004..** Lauzale, P.control de gestion et budget, serey, Paris, 1986.
 - Jean-Guy Degos, Amal Abou Fayad, **Le diagnostic financier des entreprises**, E-theque, 2003.
 - Kamel Hamdi , **Diagnostic et redressement d'entreprise**, El-Salem, alger, 2002
 - Kamel Hamdi, **Le diagnostic financier**, Es-Salem, Algérie, 2001.
 - Laetitia Leveille Estival, **Diagnostic de l'entreprise à court et moyen terme: méthodes et objectifs**, master management des entreprises, fondation université Mercure, France, 2009.
 - Muntari Mahama, **Assessing the state of financial distress in listed companies in Ghana – A test of Altman's Z-Score**, European Journal Of Business and Management, Vol 7, No 3, 2015.
 - Pierre Ramage, **Analyse et diagnostic financier**, édition d'organisation, Paris, 2001.